مجلة كلية الآداب

مجلة دورية علمية محكمة

نصف ســنوية

العدد السابع والأربعون
أبريل ٢٠١٧

مجلة كلية الآداب.. مج ١، ع ١ (أكتوبر ١٩٩١م) .
بنها : كلية الآداب . جامعة بنها، ١٩٩١م
مج؛ ٢٤ سم.
مرتان سنويا (١٩٩١) وأربعة مرات سنويا (أكتوبر ٢٠١١) ومرتان سنويا (٢٠١٧)

١ . العلوم الاجتماعية . دوريات . ٢. العلوم الإنسانية . دوريات.

مجلة كلية الآداب جامعة بنها

مجلة دورية محكمة

العدد السابع والأربعون

الشهر : أبريل ٢٠١٧

عميد الكلية ورئيس التحرير : أ.د/ عبير فتح الله الرباط

نائب رئيس التحرير : أ.د/ عربى عبدالعزيز الطوخى

الإشراف العام : أ.د/ عبدالقادر البحراوى

المدير التنفيذى : د/ أيمن القرنفيلى

مديرا التحرير : د/ عادل نبيل الشحات

: د/ محسن عابد محمد السعدنى

سكرتير التحرير : أ/ إسماعيل عبد اللاه

رقم الإيداع ٦٣٦١ : ٦٣٦٣ لسنة ١٩٩١

ISSN: 1687-2525

المجلة مكشفة من خلال اتحاد المكتبات الجامعية المصرية

ومكشفة ومتاحة على قواعد بيانات دار المنظومة على الرابط:

http://www.mandumah.com

ومكشفة ومتاحة على بنك المعرفة على الرابط:

http://jfab.journals.ekb.eg

هيئة تحرير المجلة

أ.د/عبير فتح الله الرباط	عميد الكلية ورئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
أ.د/عربى عبدالعزيز الطوخى	نائب رئيس التحرير
أ.د/عبدالقادر البحراوى	الإشراف العام
د/أيمن القرنفيلى	المدير التنفيذى
د/عادل نبيل	مدير تحرير المجلة
د/محسن عابد السعدنى	مدير تحرير المجلة
أ/إسماعيل عبد اللاه	سكرتير التحرير

مصر ومؤتمرات البرلمان الدولي

١٩٣٦- ١٩٤٧

د. مصطفى الغريب محمد

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية الآداب ـ جامعة بنها

مصر ومؤتمرات البرلمان الدولي
١٩٣٦- ١٩٤٧

مدخل

الاتحاد البرلماني الدولي (IPU The Inter Parliamentary Union) منظمة دولية تجمع بين ممثلين عن البرلمانات على مستوى العالم- وقد قيل عنه لذلك إنه برلمان البرلمانات- في مؤتمرات سنوية ومجالس ولجان مختلفة، للتداول في الشئون السياسية العالمية، وغيرها من الشئون الاقتصادية والبرلمانية التي تستدعي الظروف أن يتبادل أعضاء البرلمانات المختلفة الآراء بشأنها(١). وذلك بغرض أن يساهم هؤلاء الأعضاء من خلال اتصالاتهم الدورية تلك في توطيد التفاهم بين الشعوب، وتقوية كل ما يقرب بين الأمم، بما يمهد لحل المشكلات الدولية بالوسائل السلمية(٢)، وإقرار السلام العالمي، هذا إلى جانب العمل على ترسيخ الديمقراطية البرلمانية ودعمها في جميع أنحاء العالم(٣).

ولا توجد أوجه للشبه بين الاتحاد البرلماني الدولي وأية منظمة دولية أخرى، كهيئة الأمم المتحدة، ومن قبلها عصبة الأمم، سوى في الغاية، إذ إن الاتحاد يعمل على حل ما يشغله من مسائل مختلفة بوسائله الخاصة، المتمثلة في الوسائل البرلمانية، كما أن النواب الذين يجتمعون تحت لوائه ليست لهم أية صفة حكومية، وحينما يتحدث أي منهم، إنما يكون ذلك بالأصالة عن نفسه، لا بالنيابة عن دولته على نحو ما هو معروف بالمنظمات الدولية الأخرى، الأمر الذي يعد ميزة مهمة، حيث يتكلم العضو متحررًا من أية قيود أو إملاءات لا يستطيع تجاوزها(٤). كذلك لا يسعى الاتحاد إلى إيجاد حلول في ميدان التنافس السياسي قد تصدم شعور إحدى الشُعب المنضمة إليه، حيث تمنعه تقاليده من ذلك، وإن كان فيما يختص بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي، وتوطيد القانون الدولي، وما شابه من شئون أخرى، يمكنه

إبداء كثير من الجرأة[٥]. والاتحاد بشكل عام لا يمتلك أية سلطة تشريعية، كما أن ما يصدر عن مؤتمراته من قرارات غير ملزم للبرلمانات، ولا لأعضاء الشُعب، ولو كانوا من الذين اشتركوا في إصدارها، إذ تقف تلك القرارات عند حد تنوير أعضاء البرلمانات وتوجيههم إلى ما فيه مصلحتهم المشتركة[٦].

وتعود فكرة الاتحاد البرلماني الدولي إلى عام ١٨٧٠، حينما أعرب النائب النمساوي روبرت دي والترسكيرش Robert de Walterskirch عن ضرورة وجود اتحاد وثيق يجمع بين برلمانيين من مختلف دول العالم، وتوالى بعده المنادون بذات الفكرة[٧]، والتي أخذت مكانتها تزداد بين دعاة السلام، حتى تبلورت في النهاية في شكل مبادرة تقدم بها كل من داعية السلام الفرنسي فردريك باسي Frèdèric Passy، وعضو مجلس العموم البريطاني وليم راندال كريمر William Randal Cremer، وبدأ تنفيذها باجتماع تمهيدي بباريس في ٣١ أكتوبر ١٨٨٨، وفي ٢٩ و ٣٠ يونية من العام التالي انعقد المؤتمر البرلماني بالمدينة ذاتها، والذي أخذ طابعًا دوليًا، حيث حضره مندوبون برلمانيون عن كل من فرنسا (٥٥ مندوبًا)، وبريطانيا (٢٨ مندوبًا)، فضلًا عن خمسة إيطاليين، وممثل واحد لكل من برلمانات بلجيكا والدانمرك والمجر وليبيريا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد أُعلن في يومه الثاني–٣٠ يونية–عن ميلاد المؤتمر البرلماني الدولي– والذي تسمى لاحقًا عام ١٨٩٩ بالاتحاد البرلماني الدولي– وانتخب باسي رئيسًا وكريمر نائبًا له[٨]. وتوالت المؤتمرات، فعقد المؤتمر البرلماني الدولي الثاني بلندن (١٨٩٠)، وتلاه المؤتمر الثالث بروما (١٨٩١)، ثم الرابع ببرن (١٨٩٢) ... إلخ[٩].

أما عن انضمام مصر إلى الاتحاد، فإنه يعود لأول ما انعقد البرلمان المصري عام ١٩٢٤ بعد صدور الدستور في العام السابق له، والسبب في ذلك هو الحرص من جانب مصر على الاشتراك بكل جهدها في الحياة الدولية بمختلف مظاهرها، ومن ثم

كانت مشاركتها مع أعضاء البرلمانات من الأمم المختلفة في أنشطة الاتحاد، والتي كان من أبرزها مؤتمراته السنوية[١٠]، فشارك البرلمان المصري لأول مرة بوفد من أعضائه في المؤتمر الذي عُقد بمدينتي برن وجنيف بسويسرا خلال الفترة (٢٢- ٢٨ أغسطس ١٩٢٤)، وهو المؤتمر البرلماني الدولي الثاني والعشرين. وبعد تغيبه عن المؤتمر الثالث والعشرين المنعقد بمدينتي واشنطن وأوتاوا (١-٧ أكتوبر ١٩٢٥) لظروف تعطل الحياة النيابية بمصر، ولكن سرعان ما استأنف البرلمان مشاركته بعد عودة تلك الحياة إلى سابق مسارها، بتمثيله في المؤتمر الرابع والعشرين المنعقد بباريس (٢٥- ٣٠ أغسطس ١٩٢٧)، والخامس والعشرين ببرلين (٢٣-٢٨ أغسطس ١٩٢٨)[١١]، والسادس والعشرين بلندن (١٦- ٢٢ يولية ١٩٣٠). أما المؤتمر السابع والعشرون ببوخارست (١- ٧ أكتوبر ١٩٣١)، والذي تواكب انعقاده مع بدايات العهد النيابي لدستور ١٩٣٠، فلم يشارك البرلمان المصري فيه. وقد شارك بعد ذلك في المؤتمرات: الثامن والعشرين بجنيف (٢٠- ٢٦ يولية ١٩٣٢)، والتاسع والعشرين بمدريد (٤-١٠ أكتوبر ١٩٣٣)، والثلاثين باستانبول (٢٤- ٢٩ سبتمبر ١٩٣٤)، بينما خلا المؤتمر الحادي والثلاثون المنعقد ببروكسل (٢٦- ٣١ يولية ١٩٣٥) من تلك المشاركة، بسبب ظروف إلغاء دستور ١٩٣٠ وحل البرلمان القائم على أساسه، ولم يكن دستور ١٩٢٣ قد أُعيد العمل به بعد[١٢].

وقد كان لمصر إسهاماتها بتلك المؤتمرات، من خلال ما أدلى به أعضاء وفود برلمانها من آراء حول العديد من الموضوعات التي تضمنتها جداول الأعمال، والقضايا التي كان يتم طرحها إبان ما يجري من مناقشات، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وكانت مصر وقضاياها في مقدمة ما اهتم به هؤلاء الأعضاء، الأمر الذي يبدو جليًا فيما قُدم من دفاع عن استقلال السودان المصري، وتنديد بنظام الامتيازات الأجنبية، وتدخل بريطانيا في شئون مصر، وتنكرها لاستقلال

البلاد الذي اعترفت به في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وعملها من وقت لآخر على تعطيل النظام الدستوري، واستنكار كل إجراءات غير شرعية من شأنها إلغاء النظام النيابي أو وقف العمل به، واقتراح بحث الاتحاد البرلماني الدولي للوسائل التي تكفل حماية النظام النيابي من أي اعتداء لا يتفق مع إرادة الشعوب، والإشارة إلى خطر قيام النظم الدكتاتورية، وإلى ضرورة تضامن الشعوب في دفاعها عن النظم الديمقراطية الصحيحة للمحافظة على الأمن الدولي، ولاطراد الرخاء في العالم، وتوضيح ظروف مصر الاقتصادية، وبخاصة إبان الأزمة الاقتصادية العالمية، وبيان ما تعانيه من صعاب في مكافحة الاتجار بالمواد المخدرة، بسبب الامتيازات الأجنبية التي تشل أية جهود تشريعية وإدارية يكون هدفها القضاء على هذا الوباء، والعرض للوسائل المختلفة التي لجأت إليها مصر لتنظيم العمل ومكافحة بطالة الشباب ... إلخ(١٣).

وفيما يخص أهمية موضوع الدراسة، فإنه يبرز دور مصر ومساهمتها في جهود الاتحاد البرلماني الدولي من أجل إقرار السلم العالمي والدفاع عنه، الأمر الذي يعكس ويؤكد مكانتها التاريخية على المستوى الدولي في تلك الفترة المتناولة بالدراسة، وهذا من شأنه تحفيز الأجيال الحاضرة على مواصلة ذلك الدور، بل وتعظيمه، ومن ثم وضع مصر فيما يليق بها من مكان وتستحقه من مكانة دولية.

أما عن سبب اختيار الموضوع، فإنه يرجع إلى عدم تناوله بالدراسة من قِبَل أيٍ من الباحثين برغم أهميته سالفة الإشارة. وبالنسبة للفترة التاريخية (١٩٣٦– ١٩٤٧)، فإن العام الأول يؤرخ لبداية فترة جديدة من تاريخ البرلمان المصري بعد إعادة العمل بدستور ١٩٢٣، تُعد أكثر استقرارًا من سابقتها التي شهدت الحياة النيابية خلالها اضطرابات عطلت مسيرتها مرات عدة، ومن ثم موالاة مصر لمشاركتها بلا انقطاع عن أي من مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي، منذ المؤتمر الثاني والثلاثين المنعقد

ببودابست من ٣ إلى ٨ يولية ١٩٣٦. هذا إلى جانب أن تلك الفترة الجديدة قد واكب بدايتها- وإن كان في تاريخ لاحق للمؤتمر آنف الإشارة- عقد معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا، والتي على أساسها دخلت مصر في العام التالي عصبة الأمم، فصارت تمتلك مقومات الدولة التي لم تكن لها من قبل، وبالتالي التمتع باستقلال- ولو غير مكتمل- انعكس بلا شك بشكل إيجابي على وضعها في المنظمات والمحافل الدولية، ومنها الاتحاد البرلماني الدولي. أما عام ١٩٤٧، فقد شهد انعقاد المؤتمر السادس والثلاثين بالقاهرة، فكانت مصر بذلك أول دولة عربية وأفريقية يعقد بها الاتحاد البرلماني الدولي مؤتمره العام. وقد كان لهذا المؤتمر- السادس والثلاثين- أهميته الخاصة، حيث يعد الأول بعد انقطاع متصل لمؤتمرات الاتحاد البرلماني منذ المؤتمر الخامس والثلاثين المنعقد بأوسلو في أغسطس ١٩٣٩ عشية الحرب العالمية الثانية، هذا بالإضافة- وهو الأهم- إلى حساسية توقيته، بسبب الانقلابات الخطيرة التي أحدثتها الحرب في التوازن الدولي، وكان الخلاف حينذاك على أشده بين أصدقاء الأمس، الاتحاد السوفيتي من جانب والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية من جانب آخر، فيما عرف باسم الحرب الباردة، وهو ما أعطى للمؤتمر زخمًا كبيرًا عُرف به على امتداد فترة انعقاده على نحو ما سيتبين لنا من الدراسة.

المشاركة المصرية بمؤتمرات البرلمان الدولي ١٩٣٦- ١٩٣٩

كما ذُكر سلفًا كانت البداية مع المؤتمر الثاني والثلاثين الذي عقد ببودابست في الفترة ٣- ٨ يولية ١٩٣٦، وقد مثل وفد البرلمان المصري فيه كل من كامل إبراهيم، وعزيز ميرهم، وعلي كمال حبيشة من أعضاء مجلس الشيوخ، وعلي حسين، وعزيز أنطون، وعبد المجيد إبراهيم صالح، ومحمد شعراوي من أعضاء مجلس النواب، وأسندت رئاسة الوفد إلى علي حسين وكيل مجلس النواب آنئذ، وعهد بسكرتيريته إلى جورج توفيق حبيب السكرتير الفني لرئاسة مجلس الشيوخ[١٤].

وكان من المتحدثين بالجلسة الأولى للمؤتمر النائب علي حسين رئيس الوفد البرلماني المصري، وقد عرض ضمن ما تناوله للوضع الدستوري بمصر، فأشار إلى ملابسات إلغاء دستور ١٩٢٣ وإحلال دستور ١٩٣٠ مكانه، وما أجري على أساس الدستور الأخير من انتخابات قوبلت بالرفض من غالبية الشعب الذي تمسك بحقوقه الدستورية كاملة، وخاض من أجلها نضالًا مع السلطة، كان محل إعجاب وتقدير الكثير من دول العالم، ونوه بدور الجبهة الوطنية في إعادة دستور ١٩٢٣، وكذا ما آلت إليه تحركاتها بشأن القضية الوطنية من الدخول في مفاوضات مع بريطانيا من أجل الوصول إلى معاهدة تضع الأمور بين الطرفين في نصابها الصحيح، وتكون من العوامل الأساسية لاستتباب السلم العالمي، معربًا عن رجائه في نجاح تلك المفاوضات(١٥).

وبصدد المناقشة العامة للتقرير المقدم من السكرتير العام للاتحاد، كان للنائب عبد المجيد إبراهيم صالح كلمته، فألمح إلى أنه انتخب بمجلس النواب في مصر للنيابة عن دائرة جل ناخبيها من الفلاحين، وأنه كان قد تعهد لهم ببذل قصارى جهده في الدفاع عن قضاياهم وخدمة مصالحهم، ومن ثم فهو ينتهز فرصة وجوده بالمؤتمر مع برلماني العالم الذين هم بمثابة قادة الرأي العام في بلادهم، ليعرض شكوى الفلاحين المصريين من المظالم الفادحة التي يلحقها بهم قيام الامتيازات الأجنبية في مصر، حيث تمنع تلك الامتيازات الحكومة المصرية من فرض ضرائب على الأجانب المقيمين لديها إلا بموافقة دولهم، وهو ما لا يحدث بسهولة، فينتهي الحال إلى عدم إمكانية فرض ضرائب سوى العقارية منها والمباشرة، والأولى يتحملها الفلاحون، والأخرى تكون من نصيب عامة المستهلكين، والفلاحين من بينهم بطبيعة الحال، ومن ثم تكون النتيجة أن الفلاح المصري يشتغل من المهد إلى اللحد على توالي الأيام، وبرغم هذا يحيا حياة كلها المشقة والبؤس، بينما يعيش الآخرون عليه عالة، وهو ما لا

يتفق بداهة مع مبادئ العدالة والمساواة والحرية التي يتغنى بها قادة الرأي في أوروبا، وهي ذات المبادئ التي شيدت النظم البرلمانية على أسسها، وأعرب عن رجاء مصر نقل تلك المبادئ من عالم النظريات إلى أرض الواقع، حيث إنه من العار على الإنسانية جمعاء أن تتشبث الدول في مصر بحقوق قامت لها في الدولة العثمانية، وقد ألغتها الأخيرة بجرة قلم، بينما تلتزم مصر باحترامها، رغم تعارضها مع المبادئ التي يجهر أعضاء البرلمانات جميعها بأنهم في مقدمة الذائدين عنها(١٦).

ومن المسائل الأخرى التي شاركت مصر بالرأي فيها، تلك المسألة الخاصة بـ "تنظيم هجرة الجماعات"، والتي عرضت على المؤتمر بصفة كونها حلًا من الحلول التي يصح الالتجاء إليها لمكافحة البطالة وإيجاد عمل للمتعطلين، فأوضح النائب محمد شعراوي في كلمته بصددها أن تركيا لما كانت قد اعترضت بجلسة مجلس الاتحاد بنيس في ١٤ إبريل ١٩٣٦ على إدراج تلك المسألة بجدول أعمال المؤتمر القائم، وقد قررت التنحي عن الاشتراك فيه إزاء عدم الأخذ برأيها، فإنه من جهته رأى أن يأخذ على عاتقه الدفاع عن وجهة نظر الشُعبة التركية المتغيبة، لأواصر الصداقة التي تربط تركيا بمصر، وأخذ في بسط رؤيته في هذا الصدد، فأعلن مشاركته تركيا في وجهة نظرها أن الأحوال الحاضرة للشعوب عامة، والشرقية منها خاصة، تجعل من الإحراج أن يتناول مؤتمر دولي النظر في مسألة قد تثير العديد من المشاكل الدولية، إذ سيكون الاصطدام بمسألة حدود السيادة الدولية في هذا الشأن، ومقتضيات المبدأ القائل بحرية كل شعب في تقرير مصيره، لا سيما أن هذا المبدأ غير مأخوذ به في مناطق عديدة من العالم، حيث توجد شعوب مستعمرة وخاضعة لاحتلال عسكري أجنبي. فليس إذن من مصلحة الاتحاد البرلماني الدولي أن يعرض لمشكلات عويصة لا يمكن الانتهاء فيها إلى قرار يوافق آراء الدول التي سيطلب إليها العمل به، خاصة أنه لا يمتلك أية قوة تنفيذية تساعده على تنفيذ قراراته. وعليه فهو- محمد شعراوي-

يطلب استبعاد المسألة من جدول أعمال المؤتمر. ولما لم يأخذ المؤتمر بهذا الرأي قدم النائب اقتراحًا جديدًا متضمنًا النص في القرار الذي سيصدر عن المؤتمر بشأن المسألة المتناولة على أن القرار لا يقصد به إلا الهجرة إلى البلاد الكائنة فيما وراء البحار. لكن المؤتمر رفض ذلك، تطبيقًا للمبدأ القائل بأهمية تحاشي الاتحاد البرلماني الدولي لكل تحديد قد يُفهم منه أنه يقصد بلادًا بعينها، ومن ثم فلا يظهر بمظهر المتدخل في الشئون الداخلية لهذه البلاد بالذات(١٧).

وفي الفترة ١–٦ سبتمبر ١٩٣٧ عقد بباريس المؤتمر الثالث والثلاثون(١٨) وتكون وفد البرلمان المصري المشارك فيه من عبد الستار الباسل، وعزيز ميرهم، وعلي كمال حبيشة، ومحمد عبد اللطيف، من أعضاء مجلس الشيوخ، وكامل صدقي، وطاهر اللوزي، وعزيز أنطون، وعلي السيد أيوب، ومحمد سامح موسى، ومحمد عبد الجليل سمرة، ومحمد فكري أباظة، ومحمود نصير، ومصطفى نصرت، من أعضاء مجلس النواب، وتولى رئاسة الوفد كامل صدقي وكيل مجلس النواب، كما أُسندت سكرتيريته إلى جورج توفيق حبيب السكرتير الفني لرئاسة مجلس الشيوخ(١٩).

وفي الجلسة الأولى للمؤتمر تحدث كامل صدقي، فشكر للسكرتير العام للاتحاد براعته في عرض ما مرت به مصر من حوادث مهمة في فترة ما بين مؤتمري بودابست وباريس– كان السكرتير العام قد أشار في سياق عرضه ما ضمنه تقريره بشأن مصر إلى معاهدة ١٩٣٦، واتفاق مونترو ١٩٣٧ الخاص بإلغاء الامتيازات الأجنبية، وانضمام مصر إلى عصبة الأمم في العام نفسه– موضحًا أنه قد أتيح لمصر خلال هذه الفترة تحقيق الآمال التي صبت إليها من قديم، واستعرض تاريخ العلاقات مع بريطانيا منذ التسوية ١٨٤٠/١٨٤١ حتى كان احتلالها للبلاد في سنة ١٨٨٢ بدعوى إعادة النظام وحماية العرش، وألمح إلى زوال السيادة العثمانية سنة ١٩١٤، والمتضمن في قرار بريطانيا بإعلان الحماية، وما قدمته مصر من مساعدات

لدول الوفاق أثناء الحرب، ومع ذلك كان حرمانها من نصيبها في ثمار النصر، وإجبارها على البقاء تحت الحماية، مما كان سببًا في انفجار ثورتها سنة ١٩١٩، وأشار إلى ما جرى من محادثات بين الجانبين المصري والبريطاني قبل وبعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وما مرت به تلك المفاوضات من إخفاقات كان من نتائجها اشتداد تدخل بريطانيا في شئون مصر الداخلية، إلى أن وفق الجانبان في النهاية إلى معاهدة ١٩٣٦، التي كان من أهم نتائجها إلغاء الامتيازات الأجنبية، وانضمام مصر إلى عصبة الأمم(٢٠).

وكان للوفد المصري مشاركته في بعض ما تناوله المؤتمر من موضوعات وقضايا أخرى، ولعل من أهمها تلك المسألة الخاصة بمشكلة المتعلمين المتعطلين، فألقى النائب عزيز أنطون بيانًا استعرض فيه ما فعلته مصر لنشر التعليم، وما واجهها بعد ذلك من مصاعب في سبيلها لإيجاد أعمال لخريجيها، والتي كان منها بقاء البلاد على نظامها الاقتصادي القديم القائم على الزراعة بالأساس، ومحاولة التغلب على ذلك بإنشاء بعض الصناعات، التي استوعبت بالفعل أعدادًا كبيرة من المتعطلين، لكن المشكلة تفاقمت في مصر وغيرها من البلاد جراء استفحال الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩- ١٩٣٥)، والتي دعا- عزيز أنطون- من أجل حلها إلى تضامن الشعوب مع بعضها البعض بروح من المؤاخاة والمؤازرة(٢١).

وجاء انعقاد المؤتمر الرابع والثلاثين بلاهاي فيما بين ٢٢ و ٢٧ أغسطس ١٩٣٨، وتشكل الوفد البرلماني المصري المشارك به من كل من عبد الحميد أباظة، ووهيب دوس، وميشيل رزق، من أعضاء مجلس الشيوخ، وإبراهيم عبد الهادي، ورينيه قطاوي، وعطا عفيفي، ومحمد توفيق خليل، ومحمد حامد محسب، ومحمد فكري أباظة، ومحمود أبو الفتح، وممدوح رياض، من أعضاء مجلس النواب. وتولى رئاسة الوفد محمد توفيق خليل وكيل مجلس النواب، وعهد بسكرتيريته إلى عبد الحليم أحمد

عابدين مدير مكتب رئيس مجلس النواب، وجورج توفيق حبيب السكرتير الفني لرئاسة مجلس الشيوخ(٢٢).

ويسجل للوفد المصري ضمن مشاركاته بجلسات هذا المؤتمر ذلك الخطاب المهم الذي أدلى به النائب ممدوح رياض حول ما جاء بالتقرير المقدم من السكرتير العام بشأن القضية الفلسطينية، وما تواجهه الدولة المنتدبة– بريطانيا– من مصاعب للتوفيق بين مصالح العرب ومطالب اليهود، فقد أتى رياض على تاريخ الحركة الصهيونية، واستشهد بكثير من الوثائق التي تثبت أن فلسطين عربية وأن العرب هم أصحاب البلاد وسكانها من أجيال عديدة، فيجب أن تقدم مصالحهم على مصالح المهاجرين اليهود، مراعاة لأحكام القانون الدولي العام، وتنفيذًا لمبادئ الرئيس الأمريكي ولسن التي تعترف لكل شعب بحقه في تقرير مصير بلاده(٢٣).

وقد أشار ممدوح رياض، مستشهدًا بالتقارير والبيانات الرسمية، إلى اكتظاظ فلسطين بالسكان، موضحًا خطورة مواصلة العمل بسياسة إباحة الهجرة لليهود إلى هناك، على الرغم من معارضة أهل البلاد في ذلك، وبين أنه مع الاعتراف بما يمر به اليهود من ظروف صعبة تجعلهم محل عطف ورعاية من الإنسانية جمعاء، فإن ذلك يجب ألا يكون على حساب فلسطين وحدها، ولا سيما أن فلسطين– حتى وإن فرض جدلًا مضاعفة عدد سكانها لإيواء نصف مليون من المهاجرين الجدد– لا تستطيع أن تأتي بحل حاسم للمشكلة اليهودية، مع الملايين العديدة لليهود على مستوى العالم. وعاد رياض مرة أخرى ليؤكد على وجوب تضافر جهود الجميع لمعاونة اليهود والعمل على إنقاذهم من محنتهم، مشيرًا إلى أن ما يتعرضون له من اضطهاد أمر تأباه الكرامة والمروءة والإنسانية، واقترح علاجًا لما يحدث البحث عن بلاد أخرى غير فلسطين لاستقبال اليهود وإيوائهم بها، منوهًا إلى وجود مناطق مختلفة من العالم لا يتناسب عدد سكانها مع ما تتمتع به من خصب تربتها وكثرة مواردها الطبيعية،

وذلك دون تحديد لبلاد بعينها[٢٤].

أيضًا كان للوفد المصري مشاركته بشأن التقرير المقدم من البارون سزتيريني Szterènyi –عضو مجلس الشيوخ المجري– باسم لجان الاتحاد البرلماني الدولي الدائمة للشئون الاقتصادية والمالية، والشئون الاجتماعية والإنسانية، والشئون العنصرية والاستعمارية، وذلك بخصوص شرط تبادل الانتفاع بمعاملة الأمة الأكثر رعاية، إذ ألقى النائب رينيه قطاوي خطابًا ضمنه وجهة النظر المصرية في هذا الشأن، حيث أوضح أن المادة السادسة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ تقضي بأن للحكومة المصرية أن تبرم اتفاقات مع الحكومات الأجنبية بشأن تبادل الانتفاع بمعاملة الأمة الأكثر رعاية، ومصر من جانبها تعمل على إدراج ذلك في جميع الاتفاقات الجمركية المبرمة بينها وبين الدول الأجنبية، مع استثناء المعاملة الخاصة التي تعامل بها البضائع السودانية أو البضائع الواردة من البلاد المجاورة لمصر، الأمر الذي يتفق تمامًا واقتراحات لجان الاتحاد البرلماني الدولي. واستعرض قطاوي القواعد العامة التي بنيت عليها التعريفة الجمركية في مصر، وأعرب عن أمله في أن تحذو الدول الأخرى حذو مصر من ترك الحرية شبه المطلقة للتجارة الدولية، فلا تقيم في وجه الواردات سياجًا من القيود الجمركية أو المالية يشل حركة التبادل التجاري بين الأمم، ويزيد الأزمة الاقتصادية العالمية تفاقمًا[٢٥].

ومن الموضوعات الأخرى المهمة التي أدلى الوفد البرلماني المصري فيها بدلوه، تلك المسألة الخاصة بحق اقتراح القوانين وضبط صياغتها، والتي تضمنها التقرير المقدم من دي سكريفر De Schryver –عضو مجلس النواب البلجيكي– باسم اللجنتين الدائمتين للشئون السياسية والنظامية، والشئون القانونية، فقد ألقى النائب محمد توفيق خليل رئيس الوفد خطابًا في هذا الشأن، أوضح فيه أن المهمة التشريعية الموكولة إلى نواب الأمة وشيوخها تكاد تفوق في أهميتها ما عداها من المهام الأخرى

المنوطة بهم، ولذا يتعين على البلاد الدستورية بصفة عامة، والاتحاد البرلماني الدولي بصفة خاصة، التماس الوسيلة إلى تأدية هذه المهمة على أحسن وجه، ليستشعر الناس صلاحية الحكم النيابي، ولتسقط حجة القائلين بفساده(٢٦).

وأشار توفيق خليل إلى ما لعملية وضع القوانين من الأهمية، ومقدار الحاجة الشديدة إلى العناية باختيار الصيغ الملائمة للتعبير بالدقة عن الغرض المقصود من التشريع، لا سيما أن القوانين تطبق كما هي، لا كما كان يجب أن تكون، وذكر أن خير القوانين ما عبر عن مشيئة الأمة، وإن أحق الناس بالتعبير عن تلك المشيئة هم مبعوثو الأمة وممثلوها في البرلمان، النواب والشيوخ، فعليهم دون غيرهم القيام بمهمة التشريع، ولا يجوز بأية حال تقييد حقهم في اقتراح القوانين مهما كان نوعها، واستشهد في ذلك بتجربة دستور إسماعيل صدقي في مصر، فألمح إلى ما ورد فيه من قيود تحرم اقتراح القوانين المالية على أعضاء البرلمان، ووجوب عرض ما يقترحه الأعضاء من مشروعات قوانين على هيئة تشكل من رجال القانون لضبط صياغتها، والتوفيق بينها وبين التشريع القائم، وذلك قبل الاقتراع عليها، فكانت النتيجة أن انصرف كثير من الأعضاء عن اقتراح مشروعات القوانين؛ لأنهم رأوا أن شرط عرض اقتراحاتهم على تلك الهيئة لضبط صياغتها يمس استقلال البرلمان، وينال من كرامة أعضائه، وهو ما ترتب عليه تعطل العمل الرئيس الذي لم يُنشأ البرلمان إلا من أجله(٢٧).

وفي نهاية خطابه أوضح توفيق خليل أن ما عرضه على المؤتمر من تجربة مصر، إنما هو لبيان تعلق البلاد بالنظام الدستوري السليم، وإيثاره على ما سواه من أنظمة الحكم، وعملها على الوصول به إلى درجة الكمال، لما لديها من يقين بأنه خير أنظمة الحكم التي عرفها العالم(٢٨).

وفي الموضوع ذاته كانت الكلمة التي أدلى بها من جانبه الشيخ وهيب دوس عضو

الوفد، وكان من أبرز ما تضمنته الإشارة إلى ما حدث في وقت من الأوقات من طلب الحكومة المصرية من البرلمان تفويضها في إصدار قوانين لفرض ضرائب جديدة تسري على المصريين وعلى الأجانب المقيمين في مصر على السواء، مستندة في ذلك إلى ما يستغرقه إقرار تلك القوانين بالوسائل البرلمانية المعتادة من وقت طويل تتأخر معه جباية الضرائب الجديدة رغم الحاجة الماسة إليها في مواجهة المصروفات الضرورية، وبخاصة مصروفات الدفاع، إلا أن مجلس الشيوخ، برغم موافقة مجلس النواب الذي كان قد أحال إليه مشروع القانون الملبي لطلب الحكومة، قد رأى أنه يجب التضحية بالمصلحة المالية في مقابل صيانة المبادئ البرلمانية القويمة، ومن ثم كان رفضه للتفويض المطلوب. وخلص وهيب دوس إلى أنه في ظل ما هو قائم بتلك المرحلة التي يمر بها العالم من محاولات للنيل من سيادة البرلمانات والافتيات على حقوقها، بالتوسع في تخويل السلطة التنفيذية حقوقًا تشريعية، يجب على جميع البرلمانات أن تتعاضد وتتآزر لحماية حقوقها، والعمل على الاحتفاظ باختصاصاتها كاملة(٢٩).

وفي أوسلو، وخلال الفترة من ١٥ إلى ١٩ أغسطس ١٩٣٩، كان انعقاد المؤتمر الخامس والثلاثين، وقد مثل البرلمان المصري به وفد مكون من كل من أحمد حنفي أبو الفضل الجيزاوي، وعبد الحميد أباظة، من أعضاء مجلس الشيوخ، وحسن الجداوي، وحنفي أبو العلا، ورينيه قطاوي، وعبد الحميد عبد الحق، وعبد المجيد إبراهيم صالح، وعطا عفيفي، ومحمد توفيق خليل، ومحمد حامد محسب، ومحمد فكري أباظة، ومحمود أبو الفتح، من أعضاء مجلس النواب، وقد عهد بسكرتيرية الوفد إلى السكرتير الفني لرياسة مجلس الشيوخ جورج توفيق حبيب(٣٠).

وبصدد المناقشة العامة التي جرت على أساس التقرير المقدم من السكرتير العام للاتحاد، والذي استعرض فيه الشئون العالمية التي وقعت في فترة ما بين المؤتمر

السابق ومؤتمر أوسلو القائم، وما جاء بذلك التقرير من إشارة إلى ما أبداه رئيس وزراء إيطاليا بينيتو موسوليني Benito Mussolini في إحدى المناسبات من رأي عن مطالب بلاده من فرنسا، والتي تعلق بعضها بقناة السويس، ألقى النائب محمد توفيق خليل خطابًا عن حقوق مصر في تلك القناة، فأشار إلى ما صار يُستشعر من أن مصر ستكون إحدى ميادين الحرب المقبلة، بعد أن أصبح البحر المتوسط عرضة للاضطراب لأقل الحوادث، مبينًا ما لقناة السويس كطريق بحري مصري من أهمية وخطر من الوجهة الحربية، ومن ثم أثرها البالغ في تقرير مصير الشعوب في ذلك الوقت، وقد أوضح أن إقحام القناة فيما قيل عن مطالب موسوليني إنما هو أمر يدعو إلى الدهشة في نظر المصريين لما فيه من غموض، على الرغم مما ذهبت إليه الصحف الإيطالية من أن المقصود إنما هو الحصول على قسط من الإدارة في شركة القناة، فضلًا عن تخفيض رسوم المرور بها، حتى تتمكن إيطاليا من الاستغلال الأمثل لمستعمراتها، وذهب إلى أن هذا التأويل من جانب تلك الصحف لا يمنعه من أن يعلن أمام النخبة الحاضرة من برلمانات العالم بالمؤتمر أن قناة السويس قناة مصرية، ولا علاقة لها بمطالب إيطاليا أو غيرها من البلدان، وأن مصر وحدها هي صاحبة السيادة المطلقة عليها، مؤكدًا أن القناة جزء من ثروة الوطن يعده المصريون في مرتبة نهر النيل سواء بسواء، وأضاف أنه إذا كان قد راق لمصر في الماضي أن تعهد إلى إحدى الشركات الخاصة بأمر إنشاء القناة واستغلالها، وأن تضع في الوقت الحاضر نظامًا خاصًا لحمايتها وسلامتها، في حدود المعاهدات والاتفاقات التي وقعت عليها، فإن ذلك لا يغير من حقيقة الموقف، ولا شأن لأحد على الإطلاق فيما تراه أو تفعله في إطار الحدود المذكورة، منوهًا باستمرار تمسك مصر بالقناة واحتفاظها بحقوقها فيها مهما كانت الظروف(٣١).

وكان للقضية الفلسطينية نصيبها في مشاركات الوفد المصري بالمؤتمر، إذ ألقى

النائب عبد المجيد إبراهيم صالح خطابًا بشأنها، أوضح فيه أن العرب واليهود أبناء عمومة، ولذلك يجب أن يراعى في حل مشكلة الطرفين روح الود والعطف، وبين أن الواقع يقول بأن السكان الحاليين لفلسطين من عرب، سواء كانوا مسلمين أم مسيحيين، هم أصحاب الأرض منذ ثلاثة عشر قرنًا، وأرضهم لا تكاد تتسع لرزقهم ونموهم الطبيعي على مر الزمن، وعليه فلا يوجد ما يدعو للدهشة إذا ما نطق عرب فلسطين بحقيقة أن من يأتي إلى ديارهم يعد مغتصبًا معتديًا، وأن من يمد اليد لقوتهم أو يسهل الطريق لاغتصابهم هو معتد أيضًا على حقهم القائم. وعرض صالح للجهود المبذولة، سواء من جانب بريطانيا أو مصر وغيرها من البلاد العربية، للوصول إلى حل بشأن القضية، وأشار بهذا الصدد إلى المؤتمر البرلماني العالمي للبلاد العربية والإسلامية للدفاع عن فلسطين الذي عقد بالقاهرة في الفترة ٧- ١١ أكتوبر ١٩٣٨[٣٢]، ومؤتمر لندن فيما بين ٧ فبراير و١٧ مارس ١٩٣٩[٣٣]، والكتاب الأبيض الذي أصدرته الحكومة البريطانية بعد فشل المؤتمر الأخير في التوفيق بين الجانبين، والذي اعتبره- الكتاب الأبيض- خطوة كبرى من جانب بريطانيا نحو الوصول إلى حل للمشكلة، لكنه ترك ثغرتين خطيرتين، تتعلق إحداهما باستمرار الهجرة، والأخرى بإعلان استقلال الدولة الفلسطينية، والذي وُضع تحت رحمة احتمالات عديدة وتقديرات مجهول مصيرها في الوقت الراهن[٣٤]، وهو ما أدى بأهل فلسطين إلى رفض قبول الكتاب، كما حدا بالبلاد العربية إلى عدم النصح بالأخذ بما جاء به، وانتهى صالح إلى أن حل المشكلة الفلسطينية يتحقق باستقلال فلسطين، وتحالفها مع بريطانيا، وإيقاف الهجرة إليها في الحال[٣٥].

وبمناسبة مناقشة المؤتمر للمسألة الخاصة بـ "حل المشكلات الدولية بالوسائل السلمية"[٣٦]، ألقى النائب محمود أبو الفتح خطابًا تناول فيه العلاقات بين الشرق الأدنى والغرب، فأشار إلى ما تعانيه دول الشرق الأدنى من تأخر في مجالات عدة،

في مقدمتها العلم والثقافة، مبينًا ما تتحمله البلاد الغربية من مسئولية في ذلك، بسبب ما تمارسه من وصاية سياسية في بلاد الشرق، وما تصطبغ به تلك الوصاية من تحيز، وتساءل قائلًا: "أفليس أول ضمان لاحترام الدول المتبادل الذي يشير إليه موضوع الحل المعروض عليكم هو الاعتراف بالمساواة السياسية للأجناس، وعلى الأخص في علاقات الغرب بالشرق الأدنى؟"[٣٧]، كما لفت إلى الضمان الثاني، والمتمثل في ألا تطبق دول الغرب مع الشرق النظرية التي أسماها البعض وقتذاك بـ "المدى الحيوي"، والتي سبق أن تداولتها تلك الدول على الشرق بمسميات مختلفة، مثل "ضرورات حربية"، و "طرق مهمة للمواصلات"، و "حماية مصالح الرعايا في الخارج"، و "حماية الأقليات"، ... إلخ، وألمح إلى أن خير السبل التي تؤدي إلى تسوية المشكلات الدولية بشكل سلمي هي ألا يظهر الإنسان بمظهر المتناقض، وألا يرضى لغيره ما لا يقبله لنفسه[٣٨].

وفيما له صلة، تطرق محمود أبو الفتح إلى ما كان يُنادى به حينذاك من مطلب له دوره في المساهمة في بث روح السلام في العالم، وهو "توفر حسن النية في تنفيذ المعاهدات والوعود"، فذهب إلى أن أوروبا لو قامت من جانبها على طول الخط بتنفيذ معاهداتها ووعودها بروح من حسن النية لكان الشرق الأدنى في غير الحال التي عليها، مسجلًا أن التجارب القاسية تؤكد أن التفسير الصحيح هو ما يراه أقوى المتعاقدين، وأن عدم التكافؤ في القوى هو الذي يفسر النص الصريح بما يُرى أن يكون لا بما يتضمنه من غاية واضحة، وذلك حتى يتسنى للأقوى الفوز دائمًا بالنصيب الأكبر[٣٩].

وتابع محمود أبو الفتح انتقاده للدول الغربية من زاوية أخرى تتعلق بحال الحياة النيابية في الدول الشرقية، فأشار إلى ما تضعه الدول الأولى من عراقيل في سبيل تمتع دول الشرق بحياة برلمانية سليمة، مبينًا أن الشرق إذا كان قد تأخر في سلوك

الطريق إلى تلك الحياة والانتقال من النظرية إلى الممارسة، فما ذلك إلا بسبب ما كان يضعه الغرب أمامه من صعاب، لا تزال تحول في بعض البلاد الشرقية دون سير النظام البرلماني دون تعثر، وخلص إلى ضرورة أن تكون هناك ثقة حقيقية وإيمان قوي بالنظام البرلماني للجميع على السواء(٤٠).

ويأتي ضمن الموضوعات التي شارك الوفد المصري في مناقشتها بالمؤتمر، مسألة وسائل حماية الملكية الزراعية الصغيرة والمتوسطة(٤١)، فألقى النائب رينيه قطاوي خطابًا أكد فيه عدم إمكانية التفكير في توحيد النظم التي تتبعها الدول لإنشاء ملكيات عائلية زراعية صغيرة أو متوسطة وصيانتها ونموها، على اعتبار أن كل بلد يعمل على طبع نظام ملكيته الزراعية بالطابع الذي يتفق وأمانيه السياسية ومميزات ساكنيه، فضلًا عما يسوده من مستوى اجتماعي معين، وضرب المثل على ذلك بمصر، فأوضح أنه لا حاجة بها لأن يقوم المشرع بتنظيم الحقوق العائلية بالنسبة للأملاك؛ لأن للمصريين من أخلاقهم وعاداتهم المرعية السائدة ما يحد من استمتاع الفرد المالك بما ملك، ويدفعهم إلى الاهتمام بحاجات ذوي الأرحام، فضلًا عن نظام الوقف الموجود بالشرق، والذي يشبه في كثير من نواحيه نظام "ملك العائلة" المقترح بمشروع القرار المتعلق بالمسألة محل المناقشة(٤٢).

وعلى هذا النحو جاء ما أبداه رينيه قطاوي من ملاحظة على ما تضمنه مشروع القرار المذكور من تحبيذ العمل على منع تقسيم الأملاك العائلية والإفراط في تجزئتها، فقد ذهب إلى أنه لا يرى هذا الرأي، مشيرًا إلى أن التجزئة لها الكثير من المزايا الاجتماعية والاقتصادية في بلد زراعي محض كمصر، حيث يعود إليها الفضل، مع كثرة عدد السكان وضيق المساحة الزراعية مقارنة بهذا العدد، في أن المصريين يجدون قوتهم اليومي، فضلًا عن هذا، فإن تلك التجزئة لها دورها في الحد من هجرة أهل الريف إلى المدن، حيث جعلت كثيرين يتعلقون بالأرض التي يزرعونها، الأمر

الذي يعد إيجابيًا، خاصة أن الصناعة في مصر لا تزال في مرحلتها الأولى، ولا تتطلب سوى أعداد محدودة من الأيدي العاملة، وأضاف قطاوي أن كثرة الملكيات الصغيرة وتعلق أصحابها بها من شأنه تجنيب البلاد الاضطرابات الاجتماعية والتقلبات الشعبية(٤٣)، وعد أصحاب تلك الملكيات بمثابة العمود الفقري للأمة؛ لأنهم أصحاب أملاك وعمال في ذات الوقت، فيربطون بذلك بين الطبقتين ويقربون بينهما(٤٤).

وأتبع رينيه قطاوي ما سبق، بالإشارة إلى ما لجأت إليه مصر من وسائل لضمان الاستقرار والرخاء– كما يرى– للأسر الزراعية المتوسطة والصغيرة، فألمح إلى ما كان في مطلع القرن العشرين من جانب الحكومة من تشجيع إنشاء بنوك التسليف العقاري(٤٥)، وتسهيل عملها بما كُفل لها من ربح صاف يبلغ حده الأدنى ٣% من رأس مالها المستثمر في سلف المزارعين، فضلًا عن تكليف محصلي الأموال الأميرية بتحصيل ما لها من أقساط، كما لفت إلى قانون عام ١٩١٣ الذي يمنع الحجز على الأملاك الزراعية التي لا تزيد مساحتها على خمسة أفدنة، وعمل الحكومة المصرية على تلافي ما احتواه القانون من نقص خاص بعدم وجود مصدر لحصول أصحاب تلك الأملاك على المال اللازم لاستثمار أملاكهم، وذلك بتنظيم ما عرف بالتسليف الزراعي، وأشار أيضًا إلى ما كانت تقوم به من التدخل في سوق القطن مشترية حينما كانت تتدهور أسعاره(٤٦)، وهو المحصول الرئيس بالبلاد، وكذلك إنشاؤها لبنك التسليف الزراعي– تأسس في يوليو ١٩٣١– الذي اكتتبت في ٥١% من رأسماله، وتدخلها لتوريد البذور والسماد إلى المزارعين بأفضل الشروط ... إلخ(٤٧).

ولا يمكننا المرور على تلك الآراء لرينيه قطاوي دون أن نسجل بشأنها ملاحظات ثلاث:

– الملاحظة الأولى هي أن ما يُذهب إليه من عدم حاجة مصر إلى تشريع

ينظم الحقوق العائلية بالنسبة للأملاك استنادًا إلى تحقق الغاية من ذلك من خلال ما هو قائم من عادات وأخلاق المصريين، بالإضافة إلى نظام الوقف، لا يمكن أن يفي في واقع الأمر بالغرض المطلوب مقارنة بما إذا كان الأمر يستند بالأساس إلى التشريع، فضلًا عن هذا، فإن التشريع أحفظ من غيره لكرامة ذوي الحاجات عند حصولهم على حاجاتهم لدى الغير.

- والملاحظة الثانية تتمثل في أن ما ذُكر بصدد مسألة تدخل الحكومة في سوق القطن مشترية لم يكن في الواقع بمبادرة منها لخدمة صغار الملاك، وإنما جاء تحت إلحاح أصحاب المصالح الزراعية وضغطهم عليها، وكان في مقدمة المستفيدين من هذا التدخل ليس صغار الملاك، وإنما كبار المنتجين وكبار التجار(٤٨).
- أما الملاحظة الثالثة، فتتعلق ببنك التسليف الزراعي، فعلى الرغم من أن الأصل في إنشائه كان خدمة صغار المزارعين ومتوسطيهم، فإن كبار الملاك قد استفادوا بدرجة كبيرة من خدماته، حيث إن البنك كان يبيع البذور والسماد لجميع العملاء بسعر موحد، ودون تفرقة بين مالك كبير أو صغير، كما أنه تحت إلحاح هؤلاء وتعللهم بالظروف الاقتصادية العصيبة، تم رفع الحد الأقصى لملكية من يتعاملون مع البنك من ٤٠ فدانًا- ذُكرت لدى البعض ٥٠ فدانًا- إلى ٩٠ فدانًا، ثم إلى ٢٠٠ فدان(٤٩).

وعلى أية حال، فقد تواصلت المناقشات، وكان ممن أدلوا بدلوهم أيضًا من جانب الوفد البرلماني المصري عضو الشيوخ عبد الحميد أباظة، الذي أعرب في البداية عن اغتباط الشُعبة المصرية لنظر مؤتمر الاتحاد مسألة متعلقة بالزراعة، لكون مصر بلدًا زراعيًا، ولدحض ما يتهم به أعداء النظم البرلمانية أعضاء البرلمانات من الميل إلى إهمال مطالب أهل الريف، مشيرًا إلى أن الزراعة لا يمكن للإنسان الاستغناء عنها؛

لأنها السبيل إلى قوته، ودلف من ذلك إلى التنويه بالدور الكبير والمهم الذي يقوم به الأفراد والمؤسسات الخاصة في خدمة الزراعة والمزارعين، مستشهدًا بالجمعية الزراعية الملكية، فذكر تاريخ إنشائها– ١٨٩٨– واستعرض أطوار نموها، وما أدته من خدمات للزراعة المصرية، ومن ثم التأكيد من خلال ذلك على عدم الاعتماد على الجهود الحكومية دون غيرها، وعلى أهمية تعضيد الجهات الرسمية للجهود الفردية ومناصرتها، وقد لفت في نهاية خطابه إلى ما على المجالس التشريعية من واجب العمل على أن يُكفل لسكان الريف المساواة التامة بسكان المدن من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي سيساعد على استقرارهم ببلادهم "يفلحون ويفيدون"(٥٠).

وحينما أخذ المؤتمر بعد ذلك في مناقشة التقرير المقدم من المسيو ڤوجت Vogt– عضو مجلس النواب السويدي– باسم لجنتي الشئون القانونية والشئون السياسية والنظامية حول السنة المالية وتاريخ بدئها وسلطات البرلمان في النواحي المالية، ألقى النائب محمد حامد محسب خطابًا، ألمح فيه إلى ما يرمي إليه تاريخ بدء السنة المالية في مصر حينذاك– أول مايو من كل عام– من تمكين البرلمان من بحث مشروع الميزانية على الوجه الأكمل، وما حباه به الدستور من اختصاصات واسعة فيما يتعلق بإقرار اعتمادات الميزانية في ناحيتي الإيرادات والمصروفات، مؤكدًا على ما هو قائم من تمسك البرلمان بكل ما له من سلطات تمكنه من الهيمنة والرقابة على مالية الدولة المصرية، وقد عرض للأسباب التي تجعل أعضاء البرلمان شديدي التمسك باختصاصاتهم في هذا الشأن، والمتمثلة فيما تعرضت له مصر في عصر كانت لا تتمتع فيه بنظام برلماني حقيقي– وهو عصر الخديو إسماعيل– من اضطرابات مالية مختلفة انتهزتها الدول الأجنبية للتدخل في صميم الشئون السياسية للبلاد، وقد أشار إلى أن البرلمان المصري من البرلمانات القليلة التي رفضت أن تخول الحكومة

القائمة- وإن كانت حائزة لثقته- سلطة تشريعية في الشئون المالية، على الرغم من الظروف الصعبة التي تولدت عن التوتر الدولي، وخلص في النهاية إلى أن كون الدين العام في مصر لا يزيد نصيب الفرد فيه على خمسة جنيهات، وما هو متوفر من احتياطي نقدي عام لا يستهان به، وما يشي إليه ذلك من سلامة مالية الدولة المصرية بشكل عام، إنما يعود بعض الفضل فيه إلى تمسك مصر بمبادئ الرقابة البرلمانية الكاملة على جميع الشئون المالية للدولة، وهي المبادئ التي يحرص الاتحاد البرلماني الدولي على التمسك بها ويعمل على نشرها وتوطيدها (٥١).

وكان وفد البرلمان المصري كغيره من وفود البرلمانات الأخرى بالمؤتمر قد وافق على ما كان قد طُرح على المؤتمر في نهاية جلساته من قبل مجلس الاتحاد البرلماني من مشروع قرار يرمي إلى توجيه الدعوة إلى جميع الحكومات للرجوع إلى المصالحة وحل المنازعات القائمة بالعدل والإنصاف، من أجل تجنب نشوب حرب تتذر بها الأحداث حينذاك، فكان القرار الذي خرج عن المؤتمر بإجماع الآراء، والذي جاء فيه: "إن المؤتمر الخامس والثلاثين للاتحاد البرلماني الدولي المعقود بأوسلو يهوله استمرار التوتر في العلاقات السياسية الدولية ومواصلة التسابق في التسلح مع ما يجره هذا التسابق من المخاطر والويلات، ويعتقد أنه يعبر عن الرأي العام الدولي، إذ هو يذكر الدول جميعها بتعهداتها بأن تلجأ إلى وسائل المصالحة والتحكيم لفض النزاعات التي تقوم بين بعضها وبعض. وإن الاتحاد ليستمد من جهوده السالفة لمدة خمسين سنة خلت- تلك الجهود التي كانت ترمي إلى التقريب بين الشعوب والحيلولة دون اشتباكها في حرب شعواء- ما يسمح له بأن يلح في طلبه إلى جميع الدول المختصة ألا تتوانى في السعي- بروح من العدالة وحسن النية التي تدعو إلى الاطمئنان التام ومع احترام استقلال جميع الأمم- لحل الخلافات الدولية بالوسائل السلمية التي أسس الاتحاد البرلماني الدولي للعمل على نشرها"(٥٢).

مصر والمؤتمر البرلماني الدولي بالقاهرة عام ١٩٤٧

لم يكد يمر على انتهاء مؤتمر أوسلو سوى أيام قلائل حتى نشبت الحرب العالمية الثانية، فتوقف الاتحاد البرلماني الدولي عن عقد مؤتمراته(٥٣)، كما توقفت اجتماعات مجلسه بعد دورته التي عقدت في لوجانو بسويسرا في مارس ١٩٤٠، وإن كان مكتبه قد ظل يمارس بعض أنشطته التي كان الهدف منها الحفاظ على تنظيم الاتحاد وهيئاته، كي يتسنى له استئناف نشاطه مرة أخرى حينما تحين الفرصة لذلك(٥٤). وبالفعل ما إن وضعت الحرب أوزارها حتى بدأ مجلس الاتحاد في استعادة نشاطه، فعقد أول اجتماع له في سبتمبر ١٩٤٥ بجنيف، وفي إبريل من العام التالي كان اجتماعه الثاني الذي عقده بكوبنهاجن(٥٥)، والذي تناول فيه ضمن موضوعاته إمكانية دعوة أول مؤتمر عقب الحرب للانعقاد، وهو المؤتمر الذي استقر على عقده في القاهرة في إبريل ١٩٤٧(٥٦).

واختيار القاهرة لانعقاد هذا المؤتمر كان نتيجة لجهود قامت بها الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية(٥٧) تعود إلى ما قبل مؤتمر لاهاي (٢٢-١٩٣٨/٨/٢٧)، وقد جُددت الدعوة من جانب الشعبة خلال ذلك المؤتمر، حيث طالب عبد الحميد أباظة بعقد المؤتمر الخامس والثلاثين أو أحد المؤتمرات التالية له بمصر، غير أن مجلس الاتحاد ارتأى قبول الدعوة التي كان قد تقدم بها أحد مندوبي النرويج لعقد المؤتمر القادم بأوسلو عاصمة بلاده(٥٨). وأعادت مصر الكرة بمؤتمر أوسلو، وكان هناك ما يشي بالتوجه نحو تلبية الدعوة، وعقد مؤتمر عام ١٩٤٠ بمصر، لكن قيام الحرب العالمية الثانية أوقف مؤتمرات الاتحاد(٥٩) كما أُسلِف القول. وبعد استئناف الاتحاد لنشاطه في أعقاب الحرب، قررت الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية توجيه الدعوة من جديد لعقد المؤتمر الجديد بالقاهرة، وتولت لجنتها التنفيذية تنفيذ هذا القرار، فكان عرضها له في جلسات مجلس الاتحاد خلال انعقاده بكوبنهاجن

في إبريل ١٩٤٦، والجلسات التي عقدتها لجانه بسان مورتز بسويسرا في أغسطس من العام ذاته، وانتهى الأمر بقبول دعوة مصر، وأُعلن رسميًا في منشور للاتحاد بتاريخ ٢١ أكتوبر عن انعقاد المؤتمر بدار البرلمان المصري اعتبارًا من ٧ إبريل ١٩٤٧[٦٠].

ويعود حرص مصر على عقد أحد مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي بها إلى ما تتوقعه من وراء ذلك من فائدة سياسية تخدم قضيتها مع بريطانيا بصفة خاصة، وما ترجوه من دعاية لقضاياها الدولية بصفة عامة، إذ حينما يأتي أعضاء البرلمانات الأجنبية إلى مصر، وهم بطبيعة الحال في طليعة أصحاب الرأي في سياسة بلادهم الخارجية، ويختلطون بأعضاء البرلمان المصري، ويتصلون بغيرهم من أعضاء المجتمع، سيساعد ذلك على فهمهم للمسألة المصرية على وجهها الصحيح، وإدراكهم لمطالب مصر العادلة، وسيكون لذلك بلا شك صدى يومًا ما ببرلمانات بلادهم[٦١].

الشُعبة البرلمانية المصرية والإعداد للمؤتمر

وبمجرد قبول دعوة الشُعبة البرلمانية المصرية لانعقاد المؤتمر بالقاهرة، بدأت تلك الشُعبة في الإعداد والتجهيز له بالتنسيق مع الاتحاد البرلماني الدولي، فبناء على طلبها بعث مكتب الاتحاد في ٢١ أكتوبر ١٩٤٦منشوره الأول إلى رؤساء جميع الشعب البرلمانية المنضمة إلى الاتحاد مُبَّلغًا إياهم بموعد افتتاح المؤتمر بالقاهرة- الإثنين ٧ إبريل ١٩٤٧- والجدول المؤقت لأعماله، مع التأكيد على أهمية شروع كل شعبة في تشكيل الوفد الذي سيمثلها في المؤتمر[٦٢].

ومن جانبها بعثت الشُعبة المصرية في ٢٦ نوفمبر ١٩٤٦ الدعوة إلى رؤساء الشُعب، منوهة بما تقوم به من وضع البرنامج النهائي للاستقبالات والحفلات التي تنظم بمناسبة المؤتمر، فضلًا عن التسهيلات التي تتطلع إلى تقديمها للوفود، سواء فيما يتعلق بوسائل الانتقال أو الفنادق[٦٣].

وفي منشورها التالي، والمؤرخ في١٠ يناير ١٩٤٧، أوضحت الشعبة كل ما يخص المؤتمر من تفاصيل، فعرضت لعدد المشاركين من كل شُعبة، معربة عن سعادتها بأن يمثل كلًا منها عدد كبير من المندوبين، وموعد قيد هؤلاء المندوبين، والذي حددت غايته بيوم ٢١ فبراير ١٩٤٧، وإرسالها بطاقة شخصية بالبريد الجوي لجميع المشتركين ومن سيصحبنهم من السيدات، وأخرى خاصة بالأمتعة لتسهيل الإجراءات الجمركية، وما أصدرته الخارجية المصرية إلى ممثليها السياسيين والقنصليين في العواصم الأجنبية من تعليمات تقضي بتقديم جميع التسهيلات للمشاركين، وأهمية تعجيل من يسافرون بالطائرات بحجز أماكنهم بها ذهابًا وإيابًا، لظروف ضيق الوقت، وما هو ملاحظ من إرهاق الخطوط الجوية الدولية بطلبات السفر، ومساعي الشُعبة، من خلال كل من مكتب الاتحاد البرلماني الدولي ووزارة الخارجية المصرية، لدى الحكومات للمساعدة في هذا الأمر، وما تساهم به في نفقات سفر أعضاء مجلس الاتحاد القادمين من بلاد نائية، في ظل ما صارت عليه تلك النفقات من ارتفاع عن ذي قبل، بحيث تتحمل القسط الأوفى من مصاريف السفر بالطائرة لاثنين من المندوبين الذين يمثلون كل شُعبة من الشُعب النائية عن مصر في مجلس الاتحاد البرلماني الدولي أو من يحل محلهما(٦٤)، أما أولئك الذين يأتون بطريق البحر، فسيرسل إليهم بطاقة سفر مجانية بالسكك الحديدية المصرية من ميناء الوصول إلى القاهرة وبالعكس، وعناوين الفنادق الموصى عليها، وأجور الإقامة بها بشكل تقريبي، وبرنامج المؤتمر بما يتضمنه من استقبالات وحفلات ورحلات(٦٥)، وما هو مناسب للمندوبين في رحلاتهم من ملابس تتفق والمناخ في مصر في فترة المؤتمر، وشركات السياحة، الدولية منها والمصرية، وما تقدمه مكاتبها من كافة الخدمات للمندوبين عند وصولهم وأثناء إقامتهم، وعناوين تلك الشركات، وتسلم وثائق المؤتمر والدعوات والبريد من خلال مكتب خاص ينشأ بدار البرلمان قبل بداية فعاليات المؤتمر بيومين، وما سينشأ كذلك بمقر المؤتمر من مكتب للبريد والتلغراف والتليفون، ولجنة السيدات

التي ستشكل لاستقبال السيدات والآنسات اللواتي يرافقن المندوبين، والاحتفاء بهن، وتنظيم رحلات خاصة لهن ... إلخ(٦٦).

وفي ٣١ يناير ١٩٤٧ صدر عن مكتب الاتحاد البرلماني الدولي إلى رؤساء الشُعب آخر المنشورات الخاصة بتنظيم المؤتمر وبرنامجه، وفيه كان التأكيد على جدول الأعمال النهائي، ومواعيد الجلسات على مدار أيام الانعقاد- من ٧ حتى ١٢ إبريل- والتنويه بأهمية تسليم الشُعب القوائم الخاصة بأسماء مشتركيها في المؤتمر إلى الشُعبة المصرية فيما حُدد من موعد لا يتجاوز ٢١ فبراير ١٩٤٧، وتزويد مكتب الاتحاد بصورة من تلك القوائم، وأشير إلى أن مشروعات القرارات والتقارير التي سيتناولها المؤتمر سترسل لكل مندوب من المشتركين بمجرد استلام مكتب الاتحاد لتلك القوائم، والقراءة الجيدة لهذه الوثائق من أجل الاشتراك بشكل فعلي في مناقشتها(٦٧).

وفي إطار الإعداد للمؤتمر يأتي ما قامت به الشُعبة البرلمانية المصرية- كمثيلاتها من الشُعب البرلمانية للبلدان الأخرى- من وضع بعض نشرات تحت نظر أعضاء الوفود المشاركة، ليقفوا من خلالها على صورة موجزة عن مصر وشعبها، ومظاهر نشاطها الحكومي، واقتصادها القومي، وجوانب من الحياة الاجتماعية والثقافية، ومبلغ المشاركة في إقامة صرح الحضارة العالمية، ومجهودها في إقرار النظام الدولي الجديد الذي وضع لإرساء السلام في العالم(٦٨).

ولعل من أبرز تلك المطبوعات ذلك الكتاب الذي حمل عنوان "مصر"، وتصدرته صورة الملك فاروق، وقد بدأ برسالته إلى المشاركين، والتي أشار فيها، بعد توجيه التحية لهم، إلى ما اعتزمه شعب وادي النيل من التعاون مع الأمم الممثلة بالمؤتمر في سعيها لبناء نظام عالمي جديد يقوم على المساواة والعدالة الحقة بين الدول، وعلى الوحدة الأخوية بين الشعوب، راجيًا للاتحاد البرلماني الدولي المضي قدمًا في أداء

رسالته لتوطيد التعاون بين شعوب العالم المختلفة حتى تتجنب ويلات حرب جديدة تودي بالسلام(٦٩).

وفيما جاء بعد ذلك من مقدمة للكتاب، أخذ من جانبه رئيس الشُعبة البرلمانية المصرية محمد حسين هيكل يبين ما تتمتع به مصر من مركز خاص نتيجة لموقعها الجغرافي الذي جعلها أداة وصل بين قارات العالم المختلفة، وصياغتها من خلال ذلك للحضارة العالمية في الماضي، وتلقيها في الوقت الحاضر لآثار تلك الحضارة، وما طوعه لها ذلك المركز من أن تكون متحفًا عالميًا لمظاهر الحضارة في مختلف العصور، والتي طبعت غير الفرعونية منها بطابعها الخاص، وتكون كذلك أسرع الأمم إلى امتثال ما يجري في العالم من ألوان التفكير والتطور في العلم والأدب والفن، وأن تطبعه هو الآخر بطابعها الخاص، مبينًا أن هذا كان ولا يزال شأن مصر في جميع نواحي حياتها، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية، وساق العديد من الأمثلة الدالة على ذلك على مدى التاريخ المصري. وتعرض هيكل لما هو عليه الشعب المصري من مناقب متأصلة فيه، كديمقراطيته، وتشبثه بالحرية، وحبه للسلام أيما حب، وسرد بعض تفاصيل ما يتعلق بذلك من مظاهر تخص عصور مصر المختلفة، وقد تضمنت جميعها ما لاقاه الشعب من صعوبات وبذله من جهود في هذا الصدد، حتى صارت مصر في النهاية عضوًا في الأمم المتحدة على قدم المساواة في الاستقلال والسيادة مع سائر الدول الأعضاء بهذه المنظمة الدولية، وهي لا تزال مع ذلك تجاهد لجلاء القوات البريطانية جلاء تامًا عن جميع أراضيها حتى لا تبقى حريتها مقيدة بأي قيد من القيود.

وكان مما أشار إليه هيكل وسلط عليه الضوء في ثنايا كلمته ما عرف به جيش مصر من بسالة وإقدام منذ أيام الفراعنة وحتى العصر الحديث، وما سجله على مدى تاريخه من بطولات وأمجاد، لم يكن الغرض منها العدوان، وإنما دفع الاعتداء والدفاع

عن الاستقلال والحرية، وما يأخذه ذلك الجيش حينئذ من أهبة ليكون عاملًا من عوامل إقرار السلام في العالم في نطاق النظام الجديد الذي أنشأ هيئة الأمم المتحدة، كما لفت إلى ما يبين حب مصر للسلام، والمتمثل في جانب منه في مساعيها للانضمام إلى عصبة الأمم منذ إنشائها، والتماسها الوسائل لذلك حتى كان لها ما أرادت عام ١٩٣٧، ولاحقًا كانت مشاركتها منذ البداية في مؤتمر سان فرانسسكو لوضع ميثاق هيئة الأمم المتحدة، واجتماعات الجمعية العامة لتلك الهيئة بعد إنشائها، وكذلك مجلس الأمن، ودفاعها في هاتين المنظمتين عن المبادئ التي وضعها الميثاق المذكور على أساس ما تؤمن به من رهن استقرار السلام في العالم بسيادة تلك المبادئ ... إلخ(٧٠).

وفي صفحاته التالية لتلك المقدمة المطولة، أخذ الكتاب يعرض، وبشيء من التفصيل المقرون بالتحليل، لجوانب الحياة المختلفة بمصر، فتناول تطور حياتها شبه النيابية وأوضاعها الدستورية في العصر الحديث منذ حكم محمد علي، والنظام القضائي، والإصلاح التشريعي، والمحاماة وقوانينها، والتقسيم الإداري والأمن العام، والسياسة الخارجية، ونشأة جامعة الدول العربية والهيئات التي تضطلع بشئونها وأهدافها، وتاريخ قناة السويس، والصحافة ونهضتها، والتعليم بأنواعه المختلفة، ونشر الثقافة العامة، والأزهر وجهوده في نشر الثقافة الإسلامية ودراسة العلوم، وتراث مصر القديمة وجهود الدولة للمحافظة عليه، والفنون الجميلة، وشئون العمل والعمال، والجمعيات الخيرية وأعمال البر، وشئون الصحة العامة، والأشغال العمومية، وطرق المواصلات المختلفة، والزراعة والصناعات الزراعية، والقطن، والتجارة، والصناعة، والشئون المالية، ونشأة بنك مصر وأهدافه وأعماله، والثروة المعدنية، وإحصاءات عامة عن عدد السكان، والتعليم، والمستشفيات، والأراضي الزراعية والمحاصيل، والصادرات والواردات ... إلخ. وقد زود الكتاب بصور لكثير من معالم القاهرة وغيرها

من المدن المصرية كالإسكندرية وأسوان، مثل مبنى البرلمان، السراي الملكية بعابدين، جامعة فؤاد الأول(القاهرة)، وزارة الخارجية، مصلحة البريد، مصلحة التلغرافات والتليفونات، المتحف القبطي، دار المحفوظات العمومية، عمارة دار الهلال، القناطر الخيرية، قناطر محمد علي، خزان أسوان، الجمعية الزراعية الملكية، حديقة الأندلس، حديقة الحيوان، مستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية، فنادق سميراميس وشبرد وهليوبوليس بالاس، وجوامع الرفاعي والسلطان حسن وابن طولون والمؤيد ومحمد علي، سراي محمد علي الكبير بشبرا، كورنيش الإسكندرية، شاطئ ستانلي باي رمل الإسكندرية، معبد حتشبسوت بالأقصر، وفندق كاتاراكت بأسوان ... إلخ(٧١).

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الكتاب، وإن كان الغرض منه حسبما أُعلن إيقاف المشاركين على صورة موجزة عن مصر، فإنه قد حمل العديد من الرسائل السياسية التي تجلت بوضوح في الرسالة الملكية، وفيما كتبه رئيس الشعبة البرلمانية المصرية بمقدمته، كما أنه لم يخل في مواضع عدة أخرى من انتقاد بريطانيا، كالإشارة إلى عرقلتها بعد احتلالها لمصر للنهضة الدستورية التي كانت قد بدأت تشهدها البلاد قبيل ذلك الاحتلال، وإنشائها لمجالس استشارية هشة عادت بمصر القهقرى، وتعثر الحياة الدستورية إبان العصر الملكي جراء عدم استقرار العلاقات بينها وبين مصر، وسياستها التعليمية التي كانت تحول بها دون نشر التعليم بين سواد الشعب، ومنافاة وجود قواتها على ضفاف قناة السويس لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة(٧٢). وهذا كله– كما يبدو جليًا– كان يصب في مصلحة القضية المصرية، التي كانت الدعاية لها في مقدمة ما دفع مصر إلى طلب استضافة المؤتمر بعاصمتها وفق ما ذُكر آنفًا.

وبجانب ذلك الكتاب، جاءت نشرة أخرى تحت عنوان: "بين الآثار الفرعونية والآثار الإسلامية في مصر"، لتعرض بدورها لما خلفته مصر من آثار خاصة بعصورها

المختلفة، بداية من العصر الفرعوني، ومرورًا بالعصرين اليوناني والروماني، ووصولًا إلى العصر الإسلامي، وما تعكسه تلك الآثار من مظاهر التطور الحضاري على مدى هذه العصور، وكيف كانت مصر لذلك قبلة للسائحين من فلاسفة وشعراء ومؤرخين، تطلعوا إلى الوقوف على أسرار مدنيتها، فضلًا عن كونها مقصدًا للمرضى، لما تتمتع به من جو صحو صاف، وأشارت إلى ما تحظى به الآثار المصرية من اهتمام من جانب الأسرة العلوية منذ عصر إسماعيل، والذي تعددت مظاهره بين إرسال البعثات إلى أوروبا لدراسة علوم الآثار، وإنشاء المعاهد المتخصصة للقيام بعمليات الحفر والتنقيب، ونشر الأبحاث العلمية المتعلقة بها، وترميم الآثار والحفاظ عليها من قبل مصلحة الآثار المصرية ... إلخ، وقد تضمنت صورًا مختلفة لعشرات الآثار التي تعود للعصور المذكورة، مع شرح مبسط لتاريخها، ووصف لما يعبر عنه بعضها من مظاهر الحياة المختلفة، وما تبرزه جميعها بشكل عام من ذوق فني وجمالي رفيع المستوى(٧٣).

أما النشرة الثالثة والأخيرة، فكانت عبارة عن كتاب وضعه وكيل مجلس الشيوخ محمد محمد الوكيل عن القطن وشأنه في الاقتصاد المصري، وفي التجارة العالمية، متضمنًا الإحصاءات الدقيقة، والتصوير الصحيح للميزان الاقتصادي في مصر(٧٤)

ويأتي في إطار الإعداد للمؤتمر ما حث عليه حسين هيكل مندوبي الصحف فيما نُظم لهم من لقاء بمناسبة قرب انعقاد المؤتمر من وجوب الحرص في الإجابة على ما قد يطرحه عليهم أي من أعضاء المؤتمر من أسئلة تتصل بالخلاف بين مصر وبريطانيا- الحرص على أن يطرحوا ما يدل على كل خلاف في الرأي بين المصريين؛ على اعتبار أن ذلك الخلاف من الشئون المصرية الخاصة التي لا يجوز أن يشعر بها العالم الخارجي، مشيرًا إلى أن القيام بهذا فيه أداء للواجب نحو الوطن وقضيته، كما أن معاونة الصحافة بشكل عام من أهم عوامل النجاح للمؤتمر(٧٥).

وعمومًا، فإن مصر بذلك قد صارت مستعدة لاستقبال المؤتمر، وتنفيذ ما وُضع له من برنامج، وفق ما حُدد له سلفًا من مواعيد.

المشاركة المصرية بأعمال المؤتمر

في العاشرة من صباح الإثنين ٧ إبريل ١٩٤٧، بقاعة جلسات مجلس النواب، ووسط ترحيب حار من جانب مصر، ملكًا وحكومة وشعبًا، بممثلي البرلمانات المشاركة، والبالغ عددها أربعة وعشرين برلمانًا(٧٦)، جاء إعلان ولي عهد المملكة المصرية الأمير محمد علي توفيق– والذي حضر نائبًا عن فاروق– افتتاح المؤتمر باسم الملك، وكان في مقدمة الحضور بجانب ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء المصري محمود فهمي النقراشي، ورئيس كل من مجلس الشيوخ والُشعبة البرلمانية المصرية محمد حسين هيكل، ورئيس مجلس الاتحاد البرلماني الدولي كارتون دي ڤيار Carton de Wiart، والسكرتير العام للاتحاد ليوبولد بواسييه Leopold Boissier (77). وبعد انتهاء كارتون دي ڤيار من الكلمة الافتتاحية، كان اقتراحه لاسم هيكل لرئاسة المؤتمر، والذي لاقى على الفور ترحيبًا واضحًا من جموع المشاركين(٧٨).

وعلى إثر ذلك الاختيار، نهض هيكل، وأخذ مكانه على منصة الرئاسة، ثم شرع في إلقاء كلمته، والتي افتتحها، بطبيعة الحال، بتوجيه التحية للمشاركين في فعاليات المؤتمر، وقد نوه بالتئامه لأول مرة بأرض إفريقية، مشيرًا إلى أنه مظهر جديد، لما للاتحاد البرلماني الدولي من صبغة عالمية، وبين أنه مع ما صارت عليه أسباب المواصلات في العالم من يسر، لم يعد لأوروبا أن تستأثر بتلك الهيئة التي تملكها الإنسانية جمعاء. ودلف هيكل إلى ما كان يدور بالرؤوس حينئذ من تساؤل حول ما يُخشى من أن يكون عمل الاتحاد البرلماني هو نفس العمل الذي تقوم به الجمعية العامة للأمم المتحدة، فأوضح أن ذلك التساؤل ليس إلا صدى لما تردد عام ١٩٢٠

في أعقاب وضع ميثاق عصبة الأمم، وقد أثبتت الوقائع أن الاتحاد البرلماني الدولي له خصائصه ومقوماته، وهو لذلك سوف يستمر في أداء رسالته، إلى جانب الأمم المتحدة، كما كان شأنه بجانب عصبة الأمم، وذهب إلى أنه على يقين بأن وجود الاتحاد البرلماني الدولي أجزل نفعًا للإنسانية اليوم منه فيما سبق، في ظل ما يعيشه العالم من شكوك يُخشى معها تعرض بنائه، بما فيه هيئة الأمم المتحدة، للخطر، ومن ثم، فعلى الاتحاد، والحالة هكذا، أن يكون أداة وصل بين الشعوب، وقبلة يؤمها المخلصون من رجال السياسة في محيط المجتمع الدولي، مبينًا أن ما حدث من فشل للجهود التي بُذلت فيما مضى لدرء نشوب الحربين العالميتين، يجب ألا يكون مثبطًا لعزائم رجال الاتحاد، وإنما حافزًا لهم على المثابرة، وتوجيه الجهد نحو منع نشوب حرب عالمية أخرى، مهما تضاربت نزعات السيطرة لدى بعض القوى العالمية(٧٩).

وتأكيدًا على أهمية دور الاتحاد، ذهب هيكل إلى أنه برغم ما يعلَق من آمال كبار على الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن لممثلي الدول في المؤتمر البرلماني الدولي صفة لا تتوافر في معظم مندوبي هيئة الأمم المتحدة، وهي صفة وكلاء الشعوب وممثليها، أضف إلى هذا، أن هؤلاء الممثلين إنما يتكلمون ويبدون آراءهم بوحي من ضمائرهم، حيث إن أكثر الدساتير تحرم التوكيل الملزم، ومن ثم فإنه يجب عليهم أن يَسْموا على المنافع الذاتية لكل واحدة من دولهم، وأن يعرفوا كيف يستلهمون المصلحة الإنسانية العليا التي يمليها عليهم الإخاء والتضامن. وأضاف هيكل أن ممثلي البرلمانات بالمؤتمر بإمكانهم الرجوع في كثير من المشاكل الدولية إلى أسس الخلاف الذي ينشأ بين الدول، ثم يستطيعون ما لا يستطيعه ممثلو الدول لدى الأمم المتحدة، وذلك بأن يباشروا مواجهة حكوماتهم بما لهم من حقوق دستورية ممثلة في السؤال والاستجواب، والتحقيق، وتوجيه اللوم، والاقتراح، والامتناع عن التصويت، ولفت إلى ما تلقي به تلك الحقوق على هؤلاء الممثلين من تبعة معنوية، لا تقف مسئوليتهم عنها

أمام شعوبهم فقط، وإنما تتعدى ذلك إلى الإنسانية جمعاء، والتي تأبى الزج بها في حرب جديدة(٨٠).

ومن ناحية أخرى، رأى هيكل أن يكون للعلاقات الاقتصادية الدولية الاهتمام اللائق بها في أعمال الاتحاد، موضحًا أن موارد العالم تكفي كل سكانه، إذا أحسن توزيعها بين الشعوب، وانتقد ما يقوم به البعض من حرق الغلال في أفران القاطرات لغير سبب إلا انخفاض أسعارها، بينما يعاني كثير من سكان العالم آلام الحاجة والجوع(٨١).

وبعد انتهاء هيكل من كلمته تلك كرئيس للمؤتمر، جاءت كلمة رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي، والتي أعرب فيها عن ترحيبه بالوفود المشاركة، وإشادته بما يقدمه كارتون دي ڤيار من جهود للاتحاد، ودور الاتحاد في العمل على تحقيق حسن التفاهم بين الشعوب، وتوثيق عرى التعاون المتبادل بينها، وتدعيم الوحدة الدولية، وهي العناصر التي تهدف إلى غرض أسمى، هو صيانة السلم، ونوه بما تقوم به مصر من جهود في سبيل تأييد سلطان القانون الدولي(٨٢).

وحينما أخذ المؤتمر بعد ذلك في دراسة ما جاء بجدول أعماله من موضوعات بعد المسألة الخاصة بانتخاب الرئيس ومكتب المؤتمر، كان للشُعبة المصرية(٨٣) مشاركتها الفاعلة منذ البداية، والتي كانت مع مناقشة تقرير السكرتير العام، وكان أول المتحدثين في هذا الشأن من جانب مصر، محمود أبو الفتح، وقد دار حديثه حول ضرورة قيام هيئة الأمم المتحدة بالدور المنوط بها في عالم ما بعد الحرب، وإلا اعتبرت محاولة فاشلة يجب على الشعوب أن تعدل عن الآمال التي وضعتها فيها. وكان ذلك بصدد ما ذهب إليه السكرتير العام في تقريره من أن الأمم المتحدة إلى أن توفق في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب يتعين على الحكومات أن تفكر في أن تنأى بالشعوب الموكل إليها أمرها عن كل تهديد بالاعتداء، وهو التفكير الذي يمتد

إلى الممتلكات فيما وراء البحار، ومناطق النفوذ، وطرق مواصلات الدول العظمى[٨٤]، فقد رأى أبو الفتح أن ذلك هو الحلقة المفرغة، التي إذا لم نعمل على كسرها، فقد يصير ميثاق الأمم المتحدة حبرًا على ورق، فـ "ممتلكات ما وراء البحار"، و "مناطق النفوذ"، و "طرق مواصلات الدول العظمى"، والتي تدل كلها بكل أسف على حقائق، ينبغي ألا تصبح ذات معنى في النظام الجديد الذي تقيمه الأمم المتحدة، وتساءل قائلًا: "ألم تؤسس هذه الهيئة على مبدأ المساواة المطلقة بين أعضائها جميعًا؟ وإذا كانت هذه المساواة موجودة فعلًا، فكيف لنا إذن أن نتحدث عن مناطق نفوذ؟ أليست هيئة الأمم المتحدة تهدف إلى توحيد قوانا للمحافظة على السلام والأمن الدوليين؟ وإذا كان هذا السلام وهذا الأمن لا ينتشران بسبب ما تعمله الأمم المتحدة نفسها، وبسبب طرق مواصلات الدول العظمى، فلن يكون هناك ما يدعو إلى وجود الهيئة نفسها"[٨٥].

وقد أوضح محمود أبو الفتح أن الأمم المتحدة كان لها في عامها الأول من النشاط ما يشار إليه بالبنان، وذكر في هذا الصدد قرارات مجلس الأمن بشأن المسائل الخاصة بكل من إيران، واليونان، وإندونسيا، وسوريا[٨٦]، حيث انتهت المسألة الأولى بجلاء كل القوات الأجنبية عن إيران، وهو الأمر الذي رأى-أبو الفتح- ضرورة التوسع فيه ليطبق بكل مكان، فيساعد على الأقل في القضاء على كثير من الاضطراب، وفيما يخص المسألة الأخرى- المسألة اليونانية- فإنها قد ساعدت على إيجاد المبدأ الذي يقول بأن القوات الأجنبية لا تستطيع البقاء في مملكة صديقة إلا بموافقة الحكومة الشرعية صاحبة الشأن، بينما المسألة الأندونسية وجهت طعنة نجلاء إلى مبدأ السياسات الاستعمارية، أما المسألة السورية اللبنانية، فقد حلت حلًا حاسمًا كما هو معروف. وذهب أبو الفتح إلى أن كل ذلك، وإن كان يصور نتائج جيدة لتجربة لم يكن قد مضى عليها سوى فترة محدودة للغاية، فإنه لا يرجع في الواقع إلى

قوة الهيئة، بقدر ما يرجع إلى ما يحدو الأمم التي شاركت فيه من صدق النية، وإلى خوف بعض الحكومات من أن تصدم في مناقشات عامة آمال الشعوب، والمبادئ الأساسية للميثاق، وأوضح أن الدليل القاطع الذي سيبين الأثر الحقيقي لهيئة الأمم المتحدة سيتوافر حين تتقدم أمة أمام مجلس الأمن قوية بحقها، تطالب بالعدل المطلق، وفقًا لمبادئ المساواة في السيادة، ووحدة الأراضي، والاستقلال السياسي، والأمن الجماعي، المنصوص عليها جميعًا في أول الميثاق، فلو "أن الأمم التي يعنيها الأمر أقبلت عليه في عزيمة حقة ونية حسنة، لكانت التجربة قاطعة. وإذا فضلت أمة ما– صغيرة كانت أم كبيرة– الدفاع عن مصالحها الجشعة، وتمسكت بما في الحالة الراهنة من ظلم، وتجاهلت المبادئ الأساسية للميثاق جهارًا، فإن هذا سيؤدي بنا إلى الاعتراف بأن القوة فوق العدل، وأن الأمم ذات السيادة لم تحترم توقيعها، ولم تف بوعودها"(٨٧). وكما هو واضح، لا يخلو كلام أبو الفتح من إشارات– وإن كانت بشكل غير صريح– إلى القضية المصرية، والتي كانت بريطانيا طرفًا فيها مثلما كانت– بشكل أو بآخر– فيما أشار إليه من مسائل خاصة باليونان وإندونسيا وسوريا ولبنان.

من جانب آخر، انتقد محمود أبو الفتح قيام التحالفات الخاصة بين طرفين، مشيرًا إلى أن الأمم المتحدة تكون في الواقع تحالفًا عالميًا، ومن ثم يكون من المنطقي حلولها محل جميع المعاهدات الخاصة بين الدول، وأكد أنه لا يمكن أن يوجد سلام إلا في ظل الأمن الجماعي، الذي يتوافر في تنظيمه حسن النية، وعدم التفرقة فيه بين دولة كبيرة وأخرى صغيرة، وعندئذ يمكن للعلاقات الدولية أن تصطبغ بالصفاء والطمأنينة(٨٨). وقد أيد "دوشاتشك" رئيس الشُعبة البرلمانية لتشيكوسلوڤاكيا في كلمته هذا الرأي لأبو الفتح، مؤكدًا أن إنقاذ العالم يتوقف بالفعل على الأمن الجماعي(٨٩).

وكان لمحمد حسين هيكل كلمته هو الآخر حول تقرير السكرتير العام، فتحدث عن أوجه النقص في هيئة الأمم المتحدة، التي تمنعها من أداء رسالتها وتحقيق أغراضها،

وكان مما أشار إليه في هذا الصدد أن الهيئة لم تَصِرْ بعد ذات صبغة عالمية، ونادى في سبيل تلافي ذلك بضرورة فتح أبوابها لأكبر عدد ممكن من الدول، مبينًا أنها ستغدو حتمًا من القوة بمكان إذا تحقق لها ذلك. كما طالب بضرورة إنشاء القوة الجماعية المسلحة التي قرر الميثاق وضعها تحت تصرف مجلس الأمن، وإلا لن يكون للهيئة إلا سلطان الرجاء. كذلك انتقد هيكل ما تقوم به الدول الكبرى من احتكار لدراسة المسائل الحيوية لجميع الأمم والبت فيها، كمعاهدات الصلح[٩٠]، مشيرًا إلى أن ذلك هو الدكتاتورية الدولية بعينها، حيث يبدو وزراء خارجية الدول الثلاث أو الأربع أو الخمس الكبرى أمام العالم وكأنهم حكومة مطلقة التصرف، مغتصبة بذلك سيادة شاملة قوامها القوة وليس العدالة. وألمح هيكل كذلك في حديثه إلى الاختصاص الضيق للجمعية العامة التي لم تغد بعد عالمية، وعدم مسئولية مجلس الأمن أمامها، وحق النقض الذي يضع دولًا معينة فوق القانون، مشيرًا إلى أنه إذا لم تعالج كل تلك العيوب في هيئة الأمم، فإنها ستخر صريعة، لانعدام الثقة فيها[٩١].

وكان مما تناوله هيكل في حديثه، تلك المسألة الخاصة بضرورة ترابط الأمم سياسيًا واقتصاديًا، حيث كان من اللافت لنظره في تقرير السكرتير العام، ما ورد به عن سويسرا التي أوجدتها إرادة الجميع في العيش معًا، وليس أواصر التقارب أو المحبة، إذ يختلف سكانها في لغاتهم وأجناسهم وأديانهم وتقاليدهم السياسية، فذهب إلى ضرورة الحث بكل قوة على اتحاد الشعوب التي اعتزمت العيش معًا، والتي تترابط حدودها وتجمعها اللغة والعقيدة والمصلحة الواحدة، مبينًا أن ذلك من عوامل السلام في العالم، فضلًا عن كونه من وسائل دعم هيئة الأمم المتحدة[٩٢].

وقد أدلى بدلوه أيضًا حول التقرير آنف الإشارة، سكرتير عام الشُعبة البرلمانية المصرية عطا عفيفي، والذي تناول موضوعًا في غاية الأهمية، وهو مشكلة سباق التسلح، فربط بينها وما هو قائم من قلق وعدم طمأنينة يشعر بها الجميع، فضلًا عن

بطء التعمير الاقتصادي الذي لم يكد يبدأ، وقد انقضى على نهاية الحرب ما يقرب من العامين، وتساءل قائلًا: "من يستطيع أن ينكر العواقب النفسانية والاقتصادية الضارة التي تترتب على إبقاء ملايين من الجند على أهبة الحرب؟ أفليس كل جندي يزاد في صفوف الجيش بمثابة عامل ينقص من قوى الإنتاج؟، ألسنا نحول منتجًا إلى آلة لا نفع منها؟، أليس مواطنًا ننتزع منه خير سنى شبابه؟، أما كان أجدى أن ينفق، في الدرس في إحدى الجامعات، أو في العمل في المصنع أو الحقل، الوقت الذي يصرفه في التدريب على القتل، وفي التصريح باستعداده للموت، وذلك لخير المجموع؟"(٩٣).

وبين عطا عفيفي أنه يذكر ما يقول بين رجال البرلمانات؛ لأن أعضاء الهيئات البرلمانية هم الذين يقرون اعتمادات الجيوش، وقوانين الخدمة العسكرية، ويوافقون على إبقاء ملايين من المقاتلين في عهد السلم على أهبة الاستعداد للحرب، كما ذهب، في ضوء ما أورده من تصريحات لمسئولين كبار، مثل "تريجفي لي Trygve Lie" سكرتير عام هيئة الأمم المتحدة و"ستالين Stalin" الزعيم السوفيتي و"أتلي Attlee" رئيس الوزراء البريطاني، بعدم توقع نشوب حرب جديدة، إلى أنه يكون إذن من غير المنطقي أن تواصل المجالس النيابية من جانبها إقرار اعتمادات تبلغ مئات الملايين في سبيل إبقاء ملايين من المحاربين على أهبة الاستعداد للحرب في وقت السلم(٩٤).

وأمام ما كان قد سبق أن قر عليه الرأي بمجلس الأمن في فبراير ١٩٤٧من قبول نزع السلاح أساسًا لكل مناقشة في المستقبل، وكذا ما كان قد صرح به مولوتوف Molotov وزير الخارجية الروسي في خطاب له في ١٢ نوفمبر ١٩٤٦من أن تخفيض التسليح وتحريم استعمال الأسلحة الذرية قمين بأن يخدم مصالح الشعوب المحبة للسلام، فقد ارتأى عطا عفيفي أن الأمر إذن عند أعضاء المجالس النيابية،

ومن ثم فهو يقترح أن يدرج في جدول أعمال المؤتمر القادم مسألة نزع السلاح في شكل أسئلة ثلاثة تتمثل في: كيف نصل إلى نزع السلاح بالاتفاق بين الدول؟، وما السبيل إلى الإشراف على تنفيذ اتفاقات نزع السلاح تنفيذًا محكمًا؟، وما هو الدور المباشر الذي تقوم به المجالس النيابية في هذا العمل؟، واختتم حديثه بالإشارة إلى ما صدر عن البابا في مارس ١٩٤٧ حين قال: "أتمنى لو استطاعت المحبة الإلهية أن تجعل من الشعوب أسرة واحدة، تلك المحبة التي تجعل كافة البشر إخوة مهما تباينت أجناسهم"(٩٥)، وهو القول الذي اعتبر تحقيقه أحد الأسباب الداعية إلى ما يطالب به في كلمته من نزع السلاح.

ولم تكن لتكتمل المشاركة المصرية فيما دار من مناقشة حول تقرير السكرتير العام، وهو يعرض لتطور الحالة الدولية، دون الكلمة المهمة التي جاءت من جانب عضو الشُعبة المصرية ممدوح رياض، حيث تناول بالحديث، وبشكل مباشر، المسألة المصرية والخلاف المصري البريطاني بشأنها، وقد أوضح في مطلع كلمته تفهمه لحرص الجميع على عدم الاقتراب من تلك المسألة، مراعاة للمجاملة التي تتفق والتقاليد النبيلة للاتحاد البرلماني الدولي، لكنه يرى أن في مقدور أحد الطرفين المتنازعين السماح لنفسه، دون أن يتعرض للوم ما، بالعرض لهذا الأمر الذي لا تخفى خطورته على أحد، مشيرًا إلى أنه إذا كان يطالب بهذا الحق، فإن ذلك لن يكون إلا في حدود ما يسمح به المؤتمر، وفي نطاق ما يقتضيه الواجب نحو ضيوف مصر، وأخذ في عرض العديد من الأسباب التي رأى أنها تستدعي من المجتمع الدولي الاهتمام بالمسألة المصرية، كموقع مصر الجغرافي، ومركزها الحربي، ومكانتها السياسية في منطقة الشرق الأوسط، لما لها من علاقة بموضوع المحافظة على السلام وصيانة الأمن العالمي الذي يشغل بال الجميع، فضلًا عن هذا، فإن الخلاف المصري البريطاني يفتح باب موضوع آخر شائك على مصراعيه، وهو علاقات الدول الكبيرة بغيرها من الدول الأخرى الصغيرة، والتي تحرص على تتبع هذا

الأمر بكل اهتمام[٩٦].

وقد انتقل ممدوح رياض بعد ذلك إلى جوهر الموضوع، فأشار إلى ما كانت قد انتهت إليه مصر من قرار بعرض قضيتها على مجلس الأمن الدولي[٩٧]، وذلك بعد اقتناعها بعدم جدوى الاتصال المباشر مع بريطانيا في التوصل إلى حل، مبينًا أن مصر حينما تتجه إلى الأمم المتحدة إنما تتخذ الطريق الذي حدده الميثاق للوصول إلى حل سلمي للخلاف، فضلًا عن أنها تعمل بما نصح به الاتحاد البرلماني الدولي، الذي يعتبر العمل على تعظيم التحكيم الدولي من غاياته الأساسية، ومن ثم فإنه لا ينبغي النظر إلى التصرف المصري على أنه عمل غير ودي تجاه بريطانيا، كما أوضح أن الخلاف الإنجليزي المصري، على العكس من كل أشكال النزاع التي عرضت على مجلس الأمن حتى تاريخه، له معنى خاص، فهو ليس من آثار الحرب، ولا علاقة له بتصفية حالتها، حيث يعود إلى سنة ١٨٨٢، لما دخلت القوات البريطانية مصر بحجة "إعادة النظام وسلطة الخديو الضائعة" كما قيل من جانب بريطانيا حينئذ، وقد أكد الساسة البريطانيون مرات عدة الطابع الوقتي لذلك الاحتلال، ومع ذلك فهو لا يزال قائمًا. فضلًا عن هذا، فإن لذلك النزاع ميزة أخرى لا توجد فيما عداه من المسائل الأخرى التي عرضت على المجلس، حيث كان أساس النزاع فيها جميعًا الخلاف بين دولة صغيرة وإحدى الدول المسماة بالخمس الكبرى، ثم لا يلبث الأمر حتى يظهر شبح دولة كبيرة أخرى توجه المناقشات أو تعمل على خنقها، أما مصر فإنها ستتقدم إلى القضاء الدولي وحدها، قوية بحقها، واثقة أكثر من غيرها بالعدالة الدولية[٩٨].

ومن جانب آخر، أوضح ممدوح رياض أن شكوى مصر لا تعبر فقط عن آمالها الوطنية، وإنما تهم في الوقت ذاته قضية الدول الصغيرة، هذا فضلًا عن أن الأمر بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة سيكون بمثابة اختبار يتوقف على نتيجته الحكم الذي

يصدره الجيل الحالي على تلك الهيئة وقيمتها الحقيقية، واختتم كلمته بالإشارة إلى ما ورد بتقرير السكرتير العام من قول بأنه " لم يعد في وسع الدول حل ما يعرض لها من مشاكل، إلا بالخضوع إلى بعض قواعد مقررة من قبل، تكون نافذة على الجميع"(٩٩).

ومن المسائل الأخرى التي خاضت فيها الشُعبة البرلمانية المصرية، مسألة "الهجرة ونقل السكان"، وذلك خلال مناقشة التقرير الخاص بها، والمقدم من اللجنة الفرعية لدراسة المسائل الاقتصادية(١٠٠)، وكان أول من تكلم من أعضاء الشُعبة في تلك المسألة، جفري بطرس غالي، فتناول بحديثه القضية الفلسطينية، وكيف أن فلسطين ملك لشعبها العربي الذي يقطنها وليس اليهود، غير أنه سرعان ما تمت مقاطعته من جانب البريطاني "ر. ستوكس"، الذي ارتأى أنه من غير المناسب إثارة المسألة الفلسطينية بالمؤتمر وطرحها للمناقشة، لكونها قيد البحث في مكان آخر- يقصد الأمم المتحدة- وقد أيده في ذلك عضو شعبة الولايات المتحدة الأمريكية "أوين بروستر"، حيث ذهب إلى أن استمرار المناقشة في هذه المسألة سيسبب ارتباكًا كبيرًا(١٠١).

ولما كان "ر. ستوكس" قد طلب معرفة رأي رئيس الجلسة ورئيس المؤتمر محمد حسين هيكل، فقد طرح هيكل الأمر على الحضور، طالبًا معرفة ما إذا كانت لديهم رغبة في تناول المسألة بالمناقشة أم صرف النظر عنها، فأيد البعض مناقشتها، كعبد المجيد عباس ونجيب الصائغ (العراق)، حيث ذهب الأول إلى أنه يجب أن يتاح الحديث عنها إذا كانت هيئة الاتحاد هيئة ديمقراطية، ورأى الآخر أن المسألة ليست إلا جانبًا من المسألة العامة للهجرة، ومن ثم يكون من أصالة الرأي مناقشتها، أما "جان منجوز" العضو الفرنسي، فقد أمسك بالعصا من منتصفها، حيث أشار بإحالة المسألة إلى لجنة لدراستها أولًا وإجراء النقاش حولها، وهو ما انتقده عضو الشُعبة المصرية علي السيد أيوب، مشيرًا إلى أنه ليس هناك ما يبرر حقيقة إحالة المسألة

إلى لجنة خاصة، وأنه يجب عرضها على بساط البحث، بيد أن رئيس شُعبة الولايات المتحدة "ألبن و. باركلي" كان له رأيه المختلف، والذي نحا فيه نحو زميليه "ر. ستوكس" البريطاني و "أوين بروستر" الأمريكي، سابق الإشارة إليهما، إذ رأى أنه يجدر بالاتحاد عدم التمادي في مناقشة المسألة، لوجودها بجدول أعمال هيئة الأمم المتحدة، فضلًا عن عدم وجود أية إشارة عنها بمشروع القرار محل البحث بالمؤتمر(١٠٢).

وأخيرًا كان الرأي الذي تقدم به السكرتير العام، الذي وضع حدًا للنقاش والجدل الدائر، حيث أورد من لائحة مؤتمرات الاتحاد ونظامه الأساسي وسالف قراراته، ما يفيد بأهمية البعد عن مناقشة مثل تلك المسألة، وهو ما أعلن جفري بطرس غالي عن نزوله عليه، ما دام كلامه في ضوء ذلك قد يتسبب في حرج داخل المؤتمر(١٠٣)، وغادر على الفور مكانه بالجلسة(١٠٤).

ومن المهم بمكان الإشارة إلى أن هذا الموقف الذي اتخذ بصدد إثارة موضوع القضية الفلسطينية، لا يعود في رأينا إلى لائحة المؤتمرات أو نظام الاتحاد ومبادئه وما شابه ذلك كما قيل، بقدر ما هو يرجع إلى الانحياز من جانب القوى الكبرى لصالح الصهيونية ضد القضية الفلسطينية، والذي ظهر منذ بداية إشارة جفري بطرس إلى تلك القضية، يؤكد ذلك تناول ذات المؤتمر للعديد من القضايا والمسائل السياسية التي تم بحثها لاحقًا بذات العام في اجتماعات الأمم المتحدة، كما يؤكده أكثر ما انتهت إليه الجمعية العامة بعد بضعة أشهر– ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧– من إقرارها لمشروع تقسيم فلسطين وقيام الدولة اليهودية، بعدما بذلته الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها من مساع معروفة للوصول إلى ذلك.

وعمومًا، فبعد انتهاء ما أشير إليه من جدل، استأنف المؤتمر مناقشاته حول المسألة، وكان لعضو الشُعبة المصرية محمد حامد محسب مداخلته في تلك

المناقشات، فأشار إلى ما حدث خلال الحرب من هجر الآلاف لبلادهم بسبب الأعمال الحربية، أو تحت ضغط الضرورات السياسية، وإلى رغبة الآلاف غيرهم في الهجرة، إما لوجودهم في مناطق مهدمة، أو للبحث عن عمل بسبب زيادة الأيدي العاملة عن الحاجة في المناطق التي يقيمون بها، مبينًا أن مشكلة الهجرة بذلك تتصل اتصالًا وثيقًا بمشكلة إعادة توزيع السكان، وارتأى بصدد ما يجرى من بحث لتلك المشكلة ألا يعتبر عدد السكان في كل كيلو متر مربع أساسًا لتقرير جدوى الهجرة من البلاد أو إليها، وإنما الحالة الاقتصادية والصناعية والاجتماعية للبلد الذي يراد فتحه للهجرة، وأكد ألا تكون الهجرة سببًا لشقاء السكان الأصليين، أو الحط من مستوى معيشتهم، ولفت إلى أن ما هو قائم من توزيع للسكان على سطح الكرة الأرضية إنما يفتقد إلى التوازن، حيث إن الأراضي الخصبة ليست هي التي تمتاز بكثافة سكانها، وذكر في هذا الصدد الولايات المتحدة الأمريكية التي لا يزيد متوسط السكان بالكيلو متر المربع بها وفقًا للإحصاء الدولي لعام ١٩٢٥ على (١٣,٥)، والأرجنتين (٣)، والبرازيل (٤)، وكندا (١)، وأستراليا (٠,٧) وغنيا الجديدة (٠,٠١)، مضيفًا أنه إذا أجري إحصاء جديد، فإن ذلك الشذوذ في توزيع السكان سوف يظهر جليًا، ومن ثم، فإنه يطالب بالعمل على وجود نوع من التوازن الدولي بما يتفق مع العدالة، وكذلك الصالح العام، فلا يكون بطريق الفرض، وإنما تبعًا للحاجة وطبقًا لنظام العرض والطلب[١٠٥].

وقد عاد ثانية جفري بطرس غالي ليدلي بدلوه في المسألة، فطالب بضرورة العمل على تخفيض المتطلعين إلى الهجرة إلى أقل ما يمكن، بتيسير سبل العيش لهم بالبلاد التي ولدوا فيها، وكذلك التيقظ في تطبيق ما ورد بقوانين الجنايات في جميع البلدان من عقوبات ضد كل من يثير الكراهية الجنسية أو الكراهية ضد العقيدة، فضلًا عن تقرير عقوبات قاسية ضد أي تمييز بين المواطنين، مشيرًا إلى أن ذلك من شأنه كبح

جماح تدفق الهجرات، والسماح في الوقت نفسه لكثير من المشردين بالعودة إلى بلادهم الأصلية التي هجروها هربًا من الاضطهاد، وهو ما من شأنه بوجه عام الإسهام في تحقيق ما يُسعى إليه من استقرار دولي(١٠٦).

وقد كان للشُعبة المصرية مشاركتها كذلك فيما دار بالمؤتمر بعدئذ من مناقشات حول تقرير اللجنة الخاصة ببحث مسألة "التعويضات وأضرار الحرب"، وذلك من خلال الكلمة التي ألقاها العضو سامح موسى، والذي أعرب عن أسفه لإهمال الدول المتحالفة الوسطى والصغيرة أثناء إعداد معاهدات الصلح التي لم تكن تعويضات الحرب إلا جزءًا منها، وانفراد الدول الكبرى بهذا الأمر وحدها– وهذا نفسه ما سبق لهيكل أن ألمح إليه عند إدلائه بملاحظاته حول تقرير السكرتير العام– مشيرًا إلى أن كسب الحرب كان في حاجة إلى جهود الجميع، ومن ثم فإذا كان هناك رغبة حقيقية في إقامة سلام دائم مدعم بمعاهدات عادلة، فإنه يجب أن يكون للدول الوسطى والصغرى كلمتها، وأن تعيرها الدول الكبرى ما يجب في هذا الشأن من اهتمام(١٠٧).

وحول ما كان قد صار قائمًا، وأصبح بمثابة مبادئ سائدة في القانون الدولي، من مصادرة ممتلكات رعايا الأعداء– كان من المبادئ المسلم بها في الماضي عدم مس ممتلكات رعايا الأعداء بسوء، سواء كانت في أراضيهم المحتلة أم في الخارج بأراضي الدول المنتصرة– أعلن سامح موسى تأييده لهذا الأمر، مؤكدًا أنه من العدل إذا انتصرت دولة يقيم بها رعايا دول معادية أن يعاني هؤلاء الرعايا ما يجلبه هذا الانتصار من محن تحيق بهم، وكانت وجهة نظره أن هؤلاء كانوا سيفيدون من هزيمة الدولة التي يقيمون بأرضها، كما أن بلدهم ما كانت لتعلن الحرب لولا موافقة أو رضاء كل مواطنيها، وأضاف أن هذا الإجراء له فائدة أخرى تتمثل في أن الدول التي لها رعايا كثيرون في الخارج لن تسمح لنفسها مستقبلًا بأن تنساق إلى حروب عدوانية إذا عرفت مقدمًا أن الهزيمة تعني– بجانب أمور أخرى– ضياع ثروتها وثروة رعاياها

بالخارج. وفي ضوء كل ذلك انتهى موسى إلى اقتراح بتضمين مشروع القرار المقدم بشأن المسألة محل البحث تعديلًا يصير بمقتضاه للدولة التي تقع ضحية اعتداء ما الحق في أن تستولي على جميع الممتلكات الموجودة في أراضيها، والتي تخص الدولة المعتدية أو رعاياها. وهو ما لاقى موافقة من جانب غالبية الأعضاء حين عرضه لأخذ الأصوات عليه(١٠٨).

والواقع أنه بغض النظر عن إجازة القانون الدولي لما أشير إليه من مصادرات، وما إذا كان ذلك يتماشى مع حقوق الإنسان بشكل عام أم لا؟، وكذلك موافقة الأغلبية على الاقتراح سالف الإشارة، فإن الحجج التي ساقها موسى للتأكيد على صحة توجهه تفتقر إلى الإقناع، إذ ليس بالضرورة أن يستفيد رعايا الدولة المنتصرة من هزيمة الدولة التي يقيمون بها أمام دولتهم، كما أن مسألة اشتراط موافقة أو رضاء كل مواطني دولة ما لإعلانها الحرب مسألة قد تكون مقبولة نظريًا، لكن لا يمكن التسليم بها من الناحية العملية، حيث يصعب تحقيقها بالشكل الذي يذهب إليه موسى في رؤيته.

وتمثلت مشاركة الشُعبة البرلمانية المصرية في أعمال المؤتمر بعد ذلك فيما كان قد تقدمت به من قبل إلى الاتحاد البرلماني الدولي بطلب من رئيسها وقُيد بجدول أعمال هذا المؤتمر تحت عنوان: "تدوين مبادئ القانون الدولي"، وقد عرض هيكل في تقريره الضافي الخاص بهذا الموضوع للجهود الدولية التي بذلت منذ معاهدة فيينا عام ١٨١٥- ومنها جهود الاتحاد البرلماني الدولي الذي يعود اهتمامه بهذا الموضوع إلى مؤتمره التاسع المنعقد بأوسلو عام ١٨٩٩ والذي تتابع بعد ذلك في مؤتمرات أخرى لاحقة- في سبيل تدوين مبادئ القانون الدولي، والصعوبات المختلفة التي واجهت تلك الجهود، فكانت سببًا في إخفاقها في تحقيق غرضها، وما يراه هو رغم ذلك من مواتاة الظروف بعد الحرب العالمية الثانية للقيام بمحاولة جديدة من أجل التدوين المطلوب،

حيث إن العالم المتمدن لا يمكن أن يدأب، كلما خرج من حرب عالمية، على الاستعداد لحرب عالمية أخرى، كما أن الشعور بانعدام الطمأنينة لدى الشعوب جميعها قد أصبح حينئذ أكثر رسوخًا منه في أي وقت مضى، مضيفًا أن الأفراد كما أيقنوا بعد مضي العديد من القرون عدم إمكانهم العيش في سلام جنبًا إلى جنب في بلد واحد بدون قوانين وضعية، فإن الأمم كذلك تدرك شيئًا فشيئًا أنها لا تستطيع العيش جنبًا إلى جنب في عالم واحد بغير قانون أساسه العدالة والأخلاق الدولية(١٠٩).

وكان مما ذهب إليه رئيس الشُعبة المصرية في ذات التقرير أنه لا يطلب إلى الاتحاد البرلماني الدولي إعداد مشروع اتفاق دولي، أو محاولة تقنين المعاهدات الدولية، حيث إن ذلك مهمة علمية لم يتخذ لها بعد الاتحاد أهبته، وإنما القيام بعمل يُستقى من روح الشعوب ومن مبادئ الأخلاق الدولية، بمعنى أن الاتحاد تنحصر مهمته في البحث عن المبادئ الكبرى للأخلاق الدولية، التي سيساعد تكريسها، عن طريق التقنين، على توطيد دعائم الملكة القانونية الكامنة في الشعوب، وأوضح هيكل أن مشروع القرار المطلوب صدوره في هذا الشأن عن الاتحاد بعد دراسته من خلال لجنة خاصة، يجب أن يقره أعضاء البرلمانات بالاتحاد، لا بوصفهم أصحاب السلطة التشريعية، وإنما بوصفهم الممثلين الصادقين للرأي العام العالمي، ومن ثم سيكون التقنين الصادر في غنى عن أن تقره السلطات التشريعية المحلية، حيث سيعد من وقت الموافقة عليه مكفولًا بالسلطة الأدبية لأعضاء المؤتمر البرلماني الدولي(١١٠).

وكان هيكل قد عين خلال التقرير عدة مبادئ، ارتأى أن يعلن الاتحاد البرلماني عبر مؤتمره القائم– وهو الأول بعد الحرب– تمسك المنضمين إليه بها، كإعلان الحريات الأربع الأساسية التي نادى بها الرئيس الأمريكي روزفلت Roosevelt في يناير ١٩٤١(١١١)، وميثاق الأطلنطي الذي أبرمه كل من روزفلت وتشرشل Churchill رئيس وزراء بريطانيا في أغسطس من العام المذكور(١١٢)، وصدقت عليه

ست وثلاثون دولة في أول يناير ١٩٤٢ وإحدى وعشرون أخرى قبل إبريل ١٩٤٥، والتصريح الصادر على إثر مؤتمر موسكو(١١٣)، وخاصة البند السادس منه، والذي يقضي بألا تستعمل الدول قواتها العسكرية في أراضي الدول الأخرى، وبعض البنود الواردة بتصريح طهران الموقع عليه في أول ديسمبر ١٩٤٣ من روزفلت وتشرشل، فضلًا عن الرئيس السوفيتي ستالين(١١٤)، والمبادئ الأساسية للأخلاق الدولية، والتي وردت في تصريحات الناطقين بلسان الديمقراطيات الكبرى المنتصرة، وبخاصة تصريح وزير الخارجية الأمريكي السابق جيمس بيرنز James Byrnes المنشور في أول مارس ١٩٤٦ ... إلخ(١١٥).

وعند عرض المسألة على المؤتمر لمناقشتها، عاد هيكل – كمقرر لها– ليؤكد على أهمية التدوين لمبادئ القانون الدولي وفقًا لرؤيته الواردة بالتقرير سالف الإشارة، وقد أوضح في كلمته أنه إذا لم يوجد قانون تخضع له الدول، وقاض يحكم بالعدل في الخلافات، فإن النصر سيكون دائمًا للأقوى، كما أن تصادم القوى، وإن انتهى بمهادنات، فإنه لا يؤدي إطلاقًا إلى السلم، إذ المغلوب بالأمس لا يفكر إلا في استعادة قواه ليعود إلى القتال، والمنتصرون كذلك سويًا بالأمس في خطر من أن يتقاتلوا لحل تلك المسألة التي لا تزال كبيرة الأهمية في العلاقات الدولية– والإشارة هنا كما يتضح إلى كل من الكتلتين الغربية والشرقية– وهي: أي المنتصرين هو الأقوى؟، وأيهم بسبب قوته هذه يجب أن تتفوق مصالحه على مصالح غيره؟، ومقياس القوة هو الحرب، وهو ما لم تعد الإنسانية تريده في الحقيقة، ومن ثم فإنه يجب العمل على إحلال الحق مكان القوة التي لا تنتهي إلا إلى الخراب، بينما القانون من شأنه خلق السلم الذي ينشده الجميع(١١٦).

وواصل هيكل إدلائه بحججه، الواحدة تلو الأخرى، للدفع بالمؤتمر نحو الأخذ بطرحه، فذهب إلى أن الحق بين الأفراد يوجد مدونًا في جميع البلدان المتقدمة،

والغلبة دائمًا ليست للأقوى من المواطنين، وإنما لصاحب الدعوى المشروعة، أما والأمر كذلك، فإنه يجب أن يكون القانون بين الدول مدونًا، ولا يكون النصر حتمًا للدولة الأشد قوة، بل لذات الدعوى العادلة وفقًا لقانون مكتوب يطبق بالعدل، وتنفذه قوة تشكلها جميع الدول العادلة المسالمة. كما أضاف أنه في ظل تقدم وسائل المواصلات والاتصالات، لم تعد القوانين الداخلية قادرة على توفير السلم لأحد كما كان من قبل، وإنما القانون الدولي هو وحده الذي يستطيع ذلك، وفي النهاية جاء تحذيره مما لا يزال يعتقد فيه البعض من أن القانون الدولي مجرد خيال، وأن الواقع لا يعترف في العلاقات الدولية إلا بقانون القوة، مشيرًا إلى أن هذا من شأنه جعل الدول تبدو كأنها تعد العدة للاصطدام من جديد، وكأنها على أبواب حرب أخرى(١١٧).

أما عن الآراء التي طرحت من جانب الأعضاء حول المسألة، فقد تباينت، فكان هناك من وافق على الفكرة وأيدها بقوة، وكان هناك من أيد من حيث المبدأ، مع التحفظ على كلمة الأخلاق، والتي رئي أن يبعد كل ما يتصل بها عن أغراض التدوين، على اعتبار أن الأخلاق والقانون– حسب هذا الرأي، والذي عارضه البعض الآخر– يختلفان من حيث طبيعتهما عن بعضهما البعض. وذهب آخرون إلى أن المسألة محل بحث بالأمم المتحدة، فلا داع لتكرار الجهود من جانب الاتحاد البرلماني، الذي رئي أن ينحصر دوره في تأييد مجهودات الأمم المتحدة، حتى يمكن الوصول في أقرب وقت إلى نتيجة ملموسة في هذا الشأن. وارتأى البعض الآخر أن التدوين المطلوب يحتاج إلى مناخ من الاستقرار، وهو ما لا يتوافر حينئذ، واقترح حينما يُشرع في ذلك العمل أن يُعنى باختيار المواد التي تكون قد نضجت سياسيًا، إذ لا فائدة من تدوين مواد لا تزال الآراء السياسية متباينة في شأنها بين الدول ... إلخ(١١٨).

وكان لهيكل صاحب المشروع تعقيبه الذي أوضح فيه أن كل ما يطلبه هو الشروع

في العمل المطلوب واستمرار السير فيه، بحيث يكون أمام محكمة العدل الدولية بلاهاي قواعد يمكنها الاحتكام إليها فيما يعرض عليها من خلافات، وبين فيما يخص التعديل الذي رمى إلى إحالة المسألة إلى الأمم المتحدة، أنه بمثابة نفض الاتحاد لأيديه من المسألة، بينما هو في الحقيقة مطالب بالمشاركة في الواجب الواقع على عاتق الأمم المتحدة[١١٩]، لوضع حد لعصر القوة، والعمل على تقدم عصر القانون والعدالة. وفي نهاية كلمته أعرب هيكل عن أنه لا يطلب عند التصويت على مشروع القرار الأخذ بكل ما جاء بتقريره، وإنما أن يقرر الاتحاد تناول المسألة بالدراسة والبحث، حيث لا يود أن يقال إن الاتحاد البرلماني الدولي ليس من حقه العمل بتدوين القانون الدولي، وعليه فإنه يطلب تشكيل لجنة خاصة، أو إحالة مشروع القرار إلى اللجنة القانونية لدراسته دراسة وافية[١٢٠].

وإزاء ما كان من تمسك البعض بإحالة التقرير بكامله إلى اللجنة القانونية استنادًا إلى اللائحة التي لا تسمح بأن يطرح للمناقشة تقرير فردي، كما في حالة هذا التقرير، والذي تقدم به هيكل بمفرده، جاء اقتراح رئيس الجلسة لنص توافقي يقضي بـ "إن المؤتمر ليتقدم بالثناء على التقرير القيم الذي قدمه سعادة الدكتور هيكل باشا. ومع الإعراب عن موافقته على القيام بتدوين القانون الدولي، يحيل هذا التقرير إلى اللجنة الدائمة للشؤون القانونية لدراسته"[١٢١]، وهو ما نال موافقة هيكل وغيره من المؤتمرين[١٢٢]. ويعد ذلك بالطبع إنجازًا مهمًا للشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية.

وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن هيكل كان أحد اثنين تم اختيارهما عن طريق التصويت السري لعضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي[١٢٣] لمدة أربعة أعوام، وكان هو الأعلى بما حصل عليه من أصوات[١٢٤].

وأخيرًا، كان ختام جلسات المؤتمر حين أعرب هيكل في كلمته من موقع الرئاسة،

عن شكره، باسم مصر، وباسم الاتحاد البرلماني الدولي، لكل الحضور، مثنيًا على ما أبدوه من نشاط، وروح ودية سادت مناقشاتهم، فضلًا عن المواظبة على حضور الجلسات، كما قام، في ضوء ما كانت تقضي به لائحة المؤتمرات البرلمانية الدولية، بتلاوة القرارات الأساسية التي اتخذت بالمؤتمر، وفي النهاية جاء شكره لرئاسة مجلس الاتحاد وسكرتيره العام. وكان هناك من توجه بالشكر إلى هيكل وجميع أعضاء الشُعبة المصرية باسم الحضور جميعًا، وقد نوَّه بكل ما قُدم للمشاركين والذين اصطحبوهم من تسهيلات، ونظم لهم من حفلات وزيارات ورحلات، أوقفوا خلالها على جميع نواحي الحياة المصرية(١٢٥).

خاتمة

كانت تلك مشاركة مصر في أعمال مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي خلال الفترة محل الدراسة (١٩٣٦– ١٩٤٧)، وقد ظهر جليًا ما اتسمت به من استمرارية، بالإضافة إلى فاعليتها– وإن كانت قد اقتصرت على بعض الأعضاء وليس جميعهم– التي تبينت من خلال المداخلات العديدة والمتميزة للشُعبة البرلمانية المصرية في كثير مما تم تناوله من موضوعات بالمؤتمرات المختلفة، وكان الحرص واضحًا على حضور مصر، من خلال العرض لبعض تجاربها ذات الصلة بما يتم مناقشته من قضايا، وبخاصة القضية الأم، قضية وحدة وادي النيل والجلاء العسكري عن أراضيه، والتي بلغ الاهتمام بها حدًا جعلها في مقدمة الدوافع وراء دعوة مصر للاتحاد البرلماني الدولي لعقد أحد مؤتمراته بها، تلك الدعوة التي لبيت بالفعل من جانب الاتحاد كما مر بنا، فكان عقده لمؤتمره السادس والثلاثين بالقاهرة سنة ١٩٤٧، والذي استطاعت الشعبة المصرية، بل والدولة المصرية بكل مؤسساتها، أن تعد له جيدًا، ومن ثم كان ما تحقق له من نجاح شهد به القاصي قبل الداني.

ويسجل للشُعبة المصرية اهتمامها كذلك بقضية العرب الأولى، القضية

الفلسطينية، فلم تتوانى على مدى مشاركتها بمؤتمرات الاتحاد عن إثارتها كلما سنحت الفرصة، وتصدر الدفاع عن حقوق الفلسطينيين، وهو ما يؤكد الموقف التاريخي الثابت لمصر من تلك القضية، والذي سيظل بالطبع إلى أن يسترد الفلسطينيون حقوقهم المسلوبة وأراضيهم المغتصبة.

أما عن قضية السلام والعمل على حل المنازعات بالطرق السلمية وحسن التفاهم بين الشعوب وتوثيق عرى التعاون مع بعضها البعض، وتأييد سلطان القانون الدولي ... إلخ، فلا يخفى ما كان للشعبة من جهد أيضًا في هذا المجال، وبخاصة في مؤتمر القاهرة، الذي جاء انعقاده مع بداية التأسيس لعهد جديد تحت مظلة المنظمة الدولية الوليدة، هيئة الأمم المتحدة، وقد برز في هذا الإطار واضحًا ما تقدم به محمد حسين هيكل رئيس الشعبة من مقترح خاص بـ "تدوين المبادئ الكبرى للأخلاق الدولية".

وفي ضوء كل ذلك يتأكد استحقاق مندوبي مصر لما شهدت به السكرتير العام المساعد بالمكتب الدائم للمؤتمر البرلماني الدولي مدام بريش Breesh في تصريحات لها عقب وصولها إلى مصر لحضور مؤتمر القاهرة، حيث سجلت قولها: "إنهم كانوا على اختلاف أحزابهم يعملون عملًا جديًا، ومساهمتهم في أعمال المؤتمر كانت ممتازة جدًا، وقد كانوا يعدون خطبهم إعدادًا طيبًا قبل أن يلقوها في المؤتمر، وهذه العناية كانت ميزة مندوبي مصر"(*).

وخلاصة القول، إن مصر بمشاركتها في أعمال مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي على النحو الذي عرضنا له، وقد اتسمت به كذلك فيما تلى من مؤتمرات أخرى(**)، ليؤكد على أصالة جهودها في الحياة الدولية، وريادتها بالطبع في هذا المجال- كما في غيره- على المستوى الإقليمي، هذا فضلًا عن إيمانها التاريخي الثابت بقيمة السلام كركيزة أساسية لا غنى عنها للتعايش بين الدول والشعوب.

الهوامش

(١) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، تقرير عن اشتراك البرلمان المصري في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت من سنة ١٩٢٤ إلى الآن، مقدم من عطا عفيفي، عضو مجلس النواب، والسكرتير العام للشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٥، ص ١؛ صوت الأحرار، ١٩٤٦/٦/١٥.

(٢) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، تقرير عن اشتراك البرلمان المصري في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت من سنة ١٩٢٤، ص ١؛ السياسة، ١٩٢٧/٨/٢٩.

(٣) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادي الثالث عشر، الجلسة التاسعة عشرة، ١٩٣٨/٦/٢٨، ص ٣٣٠؛ هدى الشاهد، الاتحاد البرلماني الدولي ودعم عمل البرلمانات الوطنية– الحوار المتمدن، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=371854.

(٤) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، مؤتمر القاهرة، المؤتمر البرلماني الدولي السادس والثلاثون ٧–١٢ إبريل سنة ١٩٤٧، ترجمة عربية لأعمال المؤتمر وقراراته ومضابط جلساته المنشورة باللغتين الرسميتين للمؤتمر: الفرنسية والإنجليزية، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٨، ص ص ٢٠٩، ٢١٥؛ السياسة، ١٩٢٧/٨/٢٩.

(٥) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، مؤتمر القاهرة، ص ١٢٧.

(٦) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، تقرير عن اشتراك البرلمان المصري في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت من سنة ١٩٢٤، ص ١.

(٧) هدى الشاهد، المقال والموقع سالفي الذكر. تجدر الإشارة إلى أنه بعد انقضاء حوالي خمسة أعوام على إشارة النائب النمساوي المذكور بأهمية وجود اتحاد برلماني دولي ظهرت الفكرة مجددًا، لكن هذه المرة كانت من جانب أحد أعضاء مجلس الشيوخ الإسباني، والذي خصص جائزة مالية لأحسن ما يعد من مؤلفات تعالج تلك المسألة، بل وقام فيما بعد برحلة عبر أوروبا للدعوة إلى عقد "مؤتمر برلماني دولي"، وقد لقي استجابة واضحة في بلاد عدة، كالنمسا، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، حيث صدرت عن مجلس النواب النمساوي رغبة بتشكيل هيئة "للنواب الأوروبيين"، أيدتها "جماعة السلام" البريطانية، و "الجماعة الألمانية للدعوة الدولية في سبيل السلام"، فضلًا عن "مجلة محبي السلام الفرنسيين". وقد جاء في ذلك التوقيت دعوة أحد النواب البلجيك إلى إنشاء "ناد" يضم صفوة من النواب يجتمعون كل عام قصد المشاورة في أمور معينة. المصري، ١٩٤٧/٤/٦.

(٨) IPU site (https://www.ipu.org/about-us/history). في هذا المؤتمر البرلماني الأول تقررت مبادئ تشكيل الشُعب البرلمانية، وتنظيم السكرتيرية العامة، والدورية السنوية. المصري، ١٩٤٧/٤/٦.

(٩) هدى الشاهد، المقال والموقع سالفي الذكر.

(١٠) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، مؤتمر القاهرة، ص ص: ج، د.

(١١) جدير بالإشارة إلى أنه قبل انعقاد المؤتمر الخامس والعشرين بشهر وبضعة أيام عطلت الحياة النيابية في مصر، كما أوقف العمل ببعض مواد الدستور، لكن أعضاء البرلمان المنحل الذين كانت أسماؤهم قد أبلغت إلى الاتحاد البرلماني الدولي قبل تعطيل الحياة النيابية، رأوا أهمية المشاركة في المؤتمر المذكور، وهو ما تم بالفعل على نحو ما ذُكر. الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، تقرير عن اشتراك البرلمان المصري في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت من سنة ١٩٢٤، ص ٥.

(١٢) المصدر نفسه، ص ص ٤-١٢؛ مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادي الأول، الجلسة التاسعة والثلاثين، ١٩٢٤/٧/١٠، ص ٤٥٩، دور الانعقاد العادي السادس، الجلسة الحادية والعشرين، ١٩٣٠/٤/٢٢، ص ٢٢٢، دور الانعقاد العادي الثامن، الجلسة الخامسة والثلاثين، ١٩٣٢/٦/٢٢، ص ص ٢٤٢، ٢٤٣؛ مجلس النواب، الهيئة النيابية الأولى، دور الانعقاد العادي الأول، الجلسة التاسعة والستين، ١٩٢٤/٧/١٠، ص ٨٧٤، الهيئة النيابية الخامسة، دور الانعقاد العادي الثاني، الجلسة الثانية والستين، ١٩٣٢/٦/٢١، ص ١١٤٣.

(١٣) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، تقرير عن اشتراك البرلمان المصري في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت من سنة ١٩٢٤، ص ص ٤-١٢؛ المصري، ١٩٤٧/٤/٧.

(١٤) المصدر نفسه، ص ص ١٢، ١٣؛ مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادي الحادي عشر، الجلسة الرابعة، ١٩٣٦/٦/٣، ص ٣٩، الجلسة السادسة، ١٩٣٦/٦/١٥، ص ٨٤؛ مجلس النواب، الهيئة النيابية السادسة، دور الانعقاد العادي الأول، الجلسة الثالثة، ١٩٣٦/٦/٣، ص ص ٣٢، ٣٣، ٤٥. لبعض المعلومات حول كيفية اختيار أعضاء الوفد انظر: الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، تقرير عن اشتراك البرلمان المصري في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت من سنة ١٩٢٤، ص ٩؛ مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادي الثالث عشر، الجلسة السابعة عشرة، ١٩٣٨/٦/٢١، ص ٢٨٣، الجلسة التاسعة عشرة، ١٩٣٨/٦/٢٨، ص ص ٣٣٠-٣٣٣.

(١٥) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، تقرير عن اشتراك البرلمان المصري في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت من سنة ١٩٢٤، ص ص ١٣، ١٤.

(١٦) المصدر نفسه، ص ص ١٤، ١٥.

(١٧) المصدر نفسه، ص ص ١٦، ١٧. يُذكر أن الشُعبة البرلمانية التركية حينما علمت بالموقف المصري المشار إليه، شكرت لمصر ذلك، كما أن الصحافة التركية من جانبها أثنت بشدة على هذا الموقف. المصدر نفسه، ص ١٨.

(١٨) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادي الثاني عشر، الجلسة السادسة والثلاثين، ١٩٣٧/٧/٢٠، ص ٦٩٨.

(١٩) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، تقرير عن اشتراك البرلمان المصري في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت من سنة ١٩٢٤، ص ١٨.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ص ٢٠– ٢٢.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ص ٢٥، ٢٦.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ص ٢٦، ٢٧.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ص ٢٧، ٢٨.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ص ٢٩، ٣٠.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٣١) المصدر نفسه، ص ص ٣٧– ٣٩.

(٣٢) حول هذا المؤتمر وأهم قراراته انظر: خطب حفلة الافتتاح الكبرى للمؤتمر البرلماني العالمي للبلاد العربية والإسلامية للدفاع عن فلسطين المنعقد في القاهرة في ١٣ من شعبان سنة ١٣٥٧هـ ٧ من أكتوبر سنة ١٩٣٨ وقرارات المؤتمر وأعضاء الوفود، مطبعة عباس عبد الرحمن بمصر، ١٩٣٨.

(٣٣) عن أحداث المؤتمر وما انتهى إليه انظر: عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٠، ص ص ٢١٩–٢٣٢.

(٣٤) عن تفاصيل ثغرتي الكتاب الأبيض المذكورتين انظر: عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٣، ص ٣٥٦.

(٣٥) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، تقرير عن اشتراك البرلمان المصري في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت من سنة ١٩٢٤، ص ص ٣٩– ٤١.

(٣٦) Dunham, F., Inter–Parliamentary Union Meeting Cairo, Egypt, April 7– 13,1947, in: World Affairs, Vol. 110, No. 2, World Affairs Institute, Summer, 1947, p.85.

(٣٧) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، تقرير عن اشتراك البرلمان المصري في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت من سنة ١٩٢٤، ص ص ٤١– ٤٣.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٤٣؛ المصري، ١٩٤٧/٤/٧.

(٣٩) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، تقرير عن اشتراك البرلمان المصري في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت من سنة ١٩٢٤، ص ٤٣.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٤١) Dunham, F., loc. Cit.

(٤٢) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، تقرير عن اشتراك البرلمان المصري في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت من سنة ١٩٢٤، ص ص ٤٥، ٤٦.

(٤٣) جدير بالذكر أن ما يذكره قطاوي هنا من أن كثرة الملكيات الصغيرة من شأنه تجنيب البلاد الاضطرابات الاجتماعية، إنما كان في الواقع جزء من سياسة الاحتلال البريطاني بعد أن فرض سيطرته على البلاد، حيث رئُي أن مساحة الأراضي الزراعية محدودة، بينما كان السكان يتزايدون زيادة كبيرة، وفي الوقت ذاته كانت الملكيات الكبيرة تزداد اتساعًا، لأسباب تعلق بعضها بوضع البعض من أصحاب تلك الملكيات أيديهم على مساحات من أراضي صغار الملاك الذين عجزوا عن سداد ما عليهم من ديون للمرابين، فرأى كرومر أن ذلك قد يؤدي على مر الزمن إلى قيام اضطرابات بين كبار الملاك والفلاحين على نحو ما حدث في بلاد أخرى، وهي مشكلة لا يمكن تفاديها إلا بالعمل على تثبيت الملكيات الصغيرة وزيادة عدد ملاكها، ومحاولة زيادة مساحتها. رؤوف عباس حامد، النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧- ١٩١٤، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٣، ص ص ١٣٧، ١٣٨؛ فاطمة علم الدين عبد الواحد، التطورات الاجتماعية في الريف المصري قبل ثورة ١٩١٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٧.

(٤٤) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، تقرير عن اشتراك البرلمان المصري في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت من سنة ١٩٢٤ ص ص ٤٦، ٤٧.

(٤٥) عن أسماء بعض تلك البنوك وأهدافها انظر: عاصم الدسوقي، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤- ١٩٥٢، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٥٧.

(٤٦) يعود تدخل الحكومة في سوق القطن مشترية إلى موسم ١٩٢٠/ ١٩٢١، وسارت على سياستها تلك في المواسم التالية، وحققت بعض الأرباح من ذلك، إلى أن كان موسم ١٩٢٥/١٩٢٦ الذي لم يحالفها الحظ فيه، لتوالي انخفاض الأسعار، ومع هذا استمرت في التدخل أمام إلحاح المزارعين، وقد ترتب على ما اشترته في نوفمبر ١٩٢٩، والذي قُدر بمبلغ ١٤ مليون جنيه، أن زاد المخزون الحكومي حتى وصل ثلاثة ملايين ونصف المليون قنطار، وهو ما يقرب من نصف المخزون العالمي حينئذ، في الوقت الذي كان فيه المحصول الجديد قد قربت عمليات جمعه. وكان من نتيجة تدخل الحكومة على هذا النحو أن صار سعر الشراء ببورصة الإسكندرية أعلى من السعر في بورصة ليفربول، مع إن العكس هو الطبيعي، حيث يرتفع السعر في ليفربول بمقدار نفقات الشحن والنقل، وقد بلغ إجمالي خسائر الحكومة نتيجة هذا التدخل حوالي ٧

ملايين جنيه. المرجع نفسه، ص ص ١٧٩، ١٨٠.

(٤٧) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، تقرير عن اشتراك البرلمان المصري في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت من سنة ١٩٢٤، ص ص ٤٧، ٤٨.

(٤٨) عاصم الدسوقي، المرجع المذكور، ص ص ١٧٨– ١٨٠.

(٤٩) المرجع نفسه، ص ١٨٣؛ إبراهيم عامر، الأرض والفلاح– المسألة الزراعية في مصر، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٥٨، ص ١٠١.

(٥٠) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، تقرير عن اشتراك البرلمان المصري في مؤتمرات الاتحاد البرلماني التي عقدت من سنة ١٩٢٤، ص ص ٤٨– ٥٠.

(٥١) المصدر نفسه، ص ص ٥٠– ٥٣.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ص ٥٣، ٥٤.

(٥٣) مجلس الشيوخ، مجموعة ملاحق دور الانعقاد العادي الثاني والعشرين ١٩٤٦/١١/١٤– ١٩٤٧/٧/١٠، ص ٣٩.

(٥٤) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، مؤتمر القاهرة، ص ١٢٨.

(٥٥) لمزيد من التفاصيل عن نشاط مجلس الاتحاد البرلماني الدولي ولجانه في أعقاب الحرب العالمية الثانية انظر: Boissier, L., The Inter–Parliamentary Union After World War II, in: World Affairs, Vol. 109, No. 3, World Affairs Institute, Sep., 1947, pp.172– 174

(٥٦) الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، مؤتمر القاهرة،، ص ص: ج، ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١.

(٥٧) تشكلت تلك الشُعبة لأول مرة عام ١٩٣٣ تحت اسم "الشُعبة البرلمانية المصرية"، واعتمد لها نظامًا داخليًا مطابقًا في عمومه لنظام شُعب البرلمانات المنضمة للاتحاد البرلماني الدولي، وتقررت رئاستها لرئيس مجلس الشيوخ، ووكالتها لرئيس مجلس النواب، وفي مطلع عام ١٩٣٩ أعيد تشكيلها ثانية باسم "الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية" ليشمل اختصاصها أعمال "الاتحاد البرلماني الدولي" و "المؤتمر البرلماني الدولي للتجارة" معًا. لمزيد من المعلومات انظر: المصدر نفسه، ص ص ٨، ٩، ٣٣.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ص ٣١، ٣٢.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٣٢؛ الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، مؤتمر القاهرة، ص: ج.

(٦٠) مجلس الشيوخ، مجموعة ملاحق دور الانعقاد العادي الثاني والعشرين، ص ٤٠؛ الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، مؤتمر القاهرة، ص ١٧؛ Dunham, F., op. cit. p.87

(٦١) مجلس الشيوخ، مجموعة ملاحق دور الانعقاد العادي الثاني والعشرين، ص ٤٠.

(٦٢) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، مؤتمر القاهرة، ص ص ٩– ١١، ١٦.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٦٤) أوضحت الشعبة في هذا الصدد تحملها مبلغ ٢٠٠ جنيه لكل مندوب من المندوبين الاثنين بالنسبة للبلاد التي تتجاوز نفقات السفر للفرد على الطائرة من عاصمتها إلى القاهرة وبالعكس ٢٠٠ جنيه، و١٠٠ جنيه بالنسبة للبلاد التي تتراوح تلك النفقات فيها بين ١٠٠ و ٢٠٠ جنيه. المصدر نفسه، ص ص ١٩، ٢٠.

(٦٥) ضم البرنامج بجانب ما انطوى عليه من حفلات مختلفة عددًا وافرًا من الرحلات، كان من بينها رحلة إلى أهرامات الجيزة وأبي الهول والحفائر الأثرية في اليوم الثاني للمؤتمر، وزيارة المتحف المصري، والمساجد، ومقابر الحلفاء، والآثار العربية بالقاهرة في اليوم الرابع، وفي اليوم الخامس رحلة بالبواخر النيلية من ساحل روض الفرج إلى قناطر محمد علي، لزيارة القناطر ومتحف الري، والعودة بطريق النهر بعد حفل غداء بالقناطر الخيرية. أما أيام الأحد والأثنين والثلاثاء والأربعاء التي تلت انفضاض المؤتمر، فخصصت لرحلة بالسكك الحديدية إلى الأقصر، لزيارة وادي الملوك والمعابد والآثار في الوجه القبلي، ورحلة إلى المحلة الكبرى لزيارة مصانع شركة مصر للغزل والنسيج، فضلًا عن رحلات خاصة بالسيدات. المصدر نفسه، ص ص ٢١– ٢٤. لتفاصيل بعض الزيارات انظر: المصري، ٩، ١٠/٤/١٩٤٧؛ المقطم، ١٠، ١٦/٤/١٩٤٧.

(٦٦) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، مؤتمر القاهرة، ص ص ١٧– ٢٥. جدير بالذكر أن اللجنة التنفيذية للشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية كانت قد تقدمت، من خلال أحد أعضائها وهو النائب محمد توفيق خليل، إلى مجلس النواب باقتراح بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٥ ألف جنيه في ميزانية البرلمان لسنة ١٩٤٦/١٩٤٧ المالية مناصفة بين مجلسي البرلمان، لتغطية نفقات المؤتمر، وقد وافق مجلس النواب من جانبه على مشروع القانون بناء على ما انتهت إليه لجنة المحاسبة به من رأي بالموافقة في ضوء ما ارتأته من فائدة سياسية سوف تجنيها مصر من انعقاد المؤتمر بها، وأحاله بدوره إلى مجلس الشيوخ الذي وافق هو الآخر، ومن ثم كان صدور القانون المطلوب، وهو القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٧. انظر: مجلس النواب، الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادي الثالث، الجلسة السادسة، ١٦/١٢/ ١٩٤٦، ص ٦٦، الجلسة الثامنة، ٣٠/١٢/١٩٤٦، ص ص ٣٠٤، ٣٠٥، ٣١٠، وملحق مضبطة الجلسة ذاتها، ص ص ٣١٩– ٣٢١؛ مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادي الثاني والعشرين، الجلسة الثانية، ٢٣/١٢/١٩٤٦، ص ٤١، الجلسة الثالثة، ٦/١/١٩٤٧، ص ٧٤، الجلسة الرابعة، ١٣/١/١٩٤٧، ص ص ١١٠، ١١١، وملاحق دور الانعقاد ذاته، ص ص ٣٩، ٤٠؛ الحكومة المصرية، وزارة العدل، فهرس مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٤٧، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٧، ص ص ٢؛ الوقائع المصرية، ٢٣/١/١٩٤٧، ص ١.

(٦٧) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، مؤتمر القاهرة،، ص ص ١٢– ١٥.

(٦٨) الاتحاد البرلماني الدولي، مصر، المؤتمر العام السادس والثلاثون، مطابع دار الهلال بمصر، إبريل

١٩٤٧، ص ١٥.

(٦٩) المرجع نفسه، ص ٦.

(٧٠) المرجع نفسه، ص ص ٧-١٥.

(٧١) المرجع نفسه، ص ص ١٦-١٤٩.

(٧٢) المرجع نفسه، ص ص ١٨، ١٩، ٢٥، ٥٣.

(٧٣) لمزيد من التفاصيل انظر: الاتحاد البرلماني الدولي، مؤتمر القاهرة، بين الآثار الفرعونية والآثار الإسلامية، إبريل سنة ١٩٤٧.

(٧٤) المصري، ١٩٤٧/٤/٧؛ المقطم، ١٩٤٧/٤/١١. كانت المقطم قد أعربت بصدد تنويهها عن النشرات المذكورة عن رجائها في ألا يكون قد فات الشُعبة المصرية ترجمة تلك النشرات إلى اللغات الأجنبية كي يتحقق الغرض منها، وإلا فإن الأجانب لن يكون بإمكانهم الإفادة منها إلا إذا اكتفوا بالإعجاب بما فيها من الصور والرسوم. المصدر نفسه. ولما كان ذلك العمل قد سبق للشُعبة البرلمانية المصرية القيام به، فقد بعث السكرتير العام لمجلس الشيوخ أمين عز العرب إلى الصحيفة مفيدًا بذلك، مع الإشارة إلى أن أعضاء المؤتمر حين حضروا أول اجتماعاته أخذ كل منهم النشرات المعدة باللغة التي يقرأها، مضيفًا أن البرلمان قد أرسل إلى وزارة الخارجية عددًا منها باللغات الثلاث (العربية- الفرنسية- الإنجليزية) بناء على طلبها، وذلك بهدف توزيعها على فروعها في البلاد الأجنبية في إطار الدعاية لمصر. المصدر نفسه، ١٩٤٧/٤/١٢.

(٧٥) المصدر نفسه، ١٩٤٧/٤/٤. كان للصحفيين خلال انعقاد المؤتمر بعض الملاحظات التي أخذوها على تنظيمه فيما يخص عملهم، والتي حصروها في عدم كفاية خطوط التليفون، وقلة جودة الخدمة بالقائم منها، وعدم الاستجابة لطلبهم الخاص بتوزيع مطبوعات المؤتمر عليهم، وكذلك قصر دعوات حضور الحفلات التي تنظم لأعضاء المؤتمر على وكالات الأنباء الخارجية، والاستعانة بمراسلين لوكالات خارجية من أجل مساعدة السكرتيرية في عمل البيانات الصحفية، رغم وجود عناصر مؤهلة للقيام بهذا العمل بين أبناء الصحافة المحلية. المصدر نفسه، ١٩٤٧/٤/٩.

(٧٦) مثلت تلك البرلمانات المشاركة بالإضافة إلى مصر كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، أستراليا، بلجيكا، بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمارك، فنلندا، فرنسا، بريطانيا العظمى، اليونان، المجر، إيطاليا، لوكسمبرج، الأراضي المنخفضة(هولندا)، النرويج، بولندا، رومانيا، السويد، سويسرا، العراق، سوريا، تركيا، ويوجوسلافيا. Franklin Dunham, F., op. cit., p.83

(٧٧) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، مؤتمر القاهرة، ص ص: هـ، ١٩٣، ١٩٤؛ Union Inter- Parlementaire, Compte rendu De La XXXVII^{E} Confèrence Tenue A rome Du 6 au 11 Septembre 1948, Le Bureau Interparlementaire, Lausanne, 1949, P.263.

(٧٨) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، مؤتمر القاهرة، ص ص ١٩٨، ١٩٩.

(٧٩) السياسة، ١٩٤٧/٤/٨؛ السياسة الأسبوعية، ١٩٤٧/٤/١٢.

(٨٠) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، مؤتمر القاهرة، ص٢٠٣.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ص ٢٠٥، ٢٠٦.

(٨٣) عن أسماء الأعضاء المشاركين من جانب مصر، والذين بلغ عددهم تسعون عضوًا، انظر: المصدر نفسه، ص ص ٥١٠- ٥١٤.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ص ٧٩، ٢٢١.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٢٢١.

(٨٦) عن خلاصة حول مناقشات مجلس الأمن لتلك المسائل وما انتهى إليه بشأنها من قرارات انظر: شاكر الدبس، الدول العربية في منظمة الأمم المتحدة، مطبعة الإنشاء، دمشق، ١٩٤٨، ص ص ٨٩- ٩٨.

(٨٧) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، مؤتمر القاهرة، ص ص ٢٢٢، ٢٢٣.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ص ٢٢٣، ٢٢٤.

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

(٩٠) يقصد هنا مجلس وزراء الخارجية الذي أُعلن في أوائل أغسطس ١٩٤٥ من جانب ترومان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وأتلي رئيس وزراء بريطانيا، وستالين رئيس الاتحاد السوفيتي، عن اتفاقهم على إنشائه لتولي مهمة وضع معاهدات السلام، ويحضره وزراء خارجية كل من الدول الثلاث، فضلًا عن فرنسا والصين. ويلاحظ أن وزراء خارجية الدول الثلاثة الأولى كانوا هم أصحاب القرار في تقرير مواد المعاهدات، حيث لم يشترك وزير خارجية الصين في التسوية الأوروبية، كما أن مندوب فرنسا لم يكن يدعى لكل الاجتماعات. عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة ١٨٧٠- ١٩٦٥، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت.، ص ٤١٩.

(٩١) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، مؤتمر القاهرة، ص ص ٢٥٩- ٢٦٢.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ص ٢٦٢، ٢٦٣.

(٩٣) المصدر نفسه، ص ص ٤١٢، ٤١٣.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ص ٤١٣-٤١٥.

(٩٥) المصدر نفسه، ص ٤١٦.

(٩٦) المصدر نفسه، ص ص ٤٢٨، ٤٢٩.

(٩٧) كان مجلس الوزراء المصري برئاسة محمود فهمي النقراشي قد اتخذ هذا القرار في ٢٥ يناير ١٩٤٧، بعد الإصرار الواضح من جانب بريطانيا على عدم الاستجابة لطلب مصر بتعديل معاهدة ١٩٣٦. عبد

الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ثورة سنة ١٩١٩، ج٣، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢٢٨.

(٩٨) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، مؤتمر القاهرة، ص ص ٤٣٠– ٤٣٢.

(٩٩) المصدر نفسه، ص ص ٤٣٢، ٤٣٣. يذكر أن مصر خلال مؤتمر سان فرنسيسكو لإعداد ميثاق الأمم المتحدة كانت قد تقدمت باقتراح يقضي باعتبار المعاهدات السابقة التي تتنافى مع الميثاق ملغاة أو واجبة التعديل، وقد احتدم النقاش حول ذلك الأمر وطال بشكل بالغ. وزارة الخارجية، تقرير عن أعمال مؤتمر "الأمم المتحدة" للتنظيم الدولي المنعقد في سان فرنسيسكو، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٩٤٥، ص ١٠٧.

(١٠٠) لم تكن هذه هي المرة الأولى التي تناول فيها المؤتمر البرلماني الدولي بالدراسة مسألة "الهجرة ونقل السكان"، إذ سبق له بحثها في اجتماعاته التي عقدها أعوام ١٩٢٤، ١٩٢٨، ١٩٣٣، ١٩٣٦. السياسة، ١٩٤٦/٥/١٦.

(١٠١) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، مؤتمر القاهرة، ص ص ٢٩٩، ٣٠٠.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ص ٣٠٠– ٣٠٢.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ص ٣٠٢، ٣٠٣.

(١٠٤) المقطم، ١٩٤٧/٤/٩؛ المصري، ١٩٤٧/٤/١٠.

(١٠٥) الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، مؤتمر القاهرة، ص ص ٣١٦– ٣٢٠.

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ص ٤٣٤– ٤٣٦.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ص ٣٣٣، ٣٣٤.

(١٠٨) المصدر نفسه، ص ص ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٨٦، ٥٠٤.

(١٠٩) المصر نفسه، ص ص ١٥٧– ١٦٢؛ السياسة، ١٩٤٦/٥/١٦.

(١١٠) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، مؤتمر القاهرة، ص ص ١٦٤، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٦،١٨١، ١٨٢.

(١١١) جاء ذلك في خطاب روزفلت أمام الكونجرس، والذي عرف بخطاب الحريات الأربع، حيث أعلن فيه عن الحقوق التي يجب أن يتمتع بها كل إنسان في العالم، وتتعهد الولايات المتحدة بالقتال في سبيلها، والمتمثلة في: حرية الكلام والتعبير، وحرية العبادة، والتحرر من الحاجة، والتحرر من الخوف. محمود حسن صالح منسي، تاريخ القرن العشرين– أوربا، د.ن.، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢١٥؛ FDR and the Four Freedoms Speech. Retrieved from https://fdrlibrary.org/four-freedoms.

(١١٢) تتلخص مبادئ ميثاق الأطلنطي في أن الدولتين– الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا– لا تسعيان من أجل أي توسع، وعدم إحداث أي تغييرات في الحدود بغير موافقة الشعوب المعنية، واحترام حق كل شعب في اختيار شكل الحكم الذي يريده، وأن يعيش في سلام بعيدًا عن الخوف والحاجة والعدوان، ووجوب إيجاد

خطط لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية بعد الحرب، ونزع سلاح المعتدين، وتشجيع كل الإجراءات العملية الكفيلة بتخفيف عبء التسلح عن كواهل الأمم المحبة للسلام .. إلخ. عبد الحميد البطريق، المرجع المذكور، ص ص ٣٦٩- ٣٧١؛ عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، ج ٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٢٥.

(١١٣) عقد هذا المؤتمر في أكتوبر ١٩٤٣ على مستوى وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي، فضلًا عن سفير الصين في الاتحاد السوفيتي.

(١١٤) عقد مؤتمر طهران فيما بين ٢٨ نوفمبر والأول من ديسمبر ١٩٤٣.

(١١٥) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، مؤتمر القاهرة، ص ص ١٧٩، ١٨٠. من أمثلة المبادئ التي وردت بتصريح بيرنز المذكور ما يلي:

- لا يحق لنا أن نستبقي جيوشنا في أقاليم دول أخرى ذات سيادة إلا بموافقتها ورضاها الصادرين بمطلق الحرية.

- إن حق الاعتراض المخول للأعضاء الدائمين بمجلس الأمن لا يعفي في الواقع أية دولة- كبيرة أو صغيرة- من التزامها الأدبي بأن ترعى في أعمالها أغراض الميثاق ومبادئه.

- إذا اقتضى الحال تسوية الأوضاع القائمة بين الدول، كبيرة كانت أو صغيرة، يجب أن ينظر إليها -في صراحة وإنصاف- على وجهها الصحيح، وعلى ضوء المصلحة المشتركة لجميع الدول، كبيرها وصغيرها، في صيانة السلم والأمن في العالم، لأن الأمم الكبرى يجب أن تتخذ كلمتها جميعًا دون أن تنفرد بالسيطرة واحدة منها.

- يجب على الأمم أن تضع حدًا نهائيًا للمناورات التي ترمي من ورائها إلى الحصول على منافع استراتيجية في نواحي العالم المختلفة.

- لن نأتي شيئًا يترتب عليه تقسيم العالم إلى كتل أو إلى مناطق نفوذ، فالعالم واحد غير قابل للتجزئة. المصدر نفسه، ص ص ١٨٠، ١٨١.

(١١٦) المصدر نفسه، ص ص ٣٦٤، ٣٦٥.

(١١٧) المصدر نفسه، ص ص ٣٦٥، ٣٦٦.

(١١٨) المصدر نفسه، ص ص ٣٦٦-٣٧٨، ٣٨٧-٤٠٧.

(١١٩) كان لهيكل نفسه جهوده في هذا الشأن أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة إبان أعمال دورتها الأولى عام ١٩٤٦. لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر: موجز عن طائفة من أعمال الجمعية العامة في الشطر الثاني من دورتها الأولى المعقودة بضواحي "نيو يورك" ابتداء من ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٦، وضعه محمد حسين هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ ورئيس وفد مصر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٩٤٦، ص ص ١٥، ١٦.

(١٢٠) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، مؤتمر القاهرة، ص ص ٤٠٧، ٤٠٨.

(١٢١) المصدر نفسه، ص ص ٤٠٩، ٤١٠.

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ص ٤١٠، ٤١١.

(١٢٣) العضو الآخر هو ڤلاديمير سيمتش Vladimir Simitch رئيس المجلس الفيدرالي اليوجسلاڤي. وبناء على هذا الاختيار يصبح تشكيل اللجنة التنفيذية للاتحاد يضم كل من: ستانسجيت Stansgate (بريطانيا العظمى)، و. باركلي W.Barkley (الولايات المتحدة الأمريكية)، هارتفج فريش Hartvig Frisch الدانمارك، محمد حسين هيكل (مصر)، ڤلاديمير سيمتش Vladimir Simitch(يوجوسلاڤيا). Dunham, F., op. cit. p.92

(١٢٤) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، مؤتمر القاهرة، ص ص ٤٨٠، ٤٨١؛ الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، تقرير عن أعمال المؤتمر السابع والثلاثين للاتحاد البرلماني الدولي المعقود في روما من ٦ إلى ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٨، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٤٩، ص ٧.

(١٢٥) الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، مؤتمر القاهرة،، ص ص ٤٨٦– ٤٩٠.

(*) المقطم، ١٩٤٧/٤/٤.

(**) عن بعض جهود مصر ومشاركتها بتلك المؤتمرات انظر: Union Inter- Parlementaire, Compte rendu De La XXXVII^E Confèrence Tenue A Rome Du 6 au 11 Septembre 1948 ,PP.460-464, 480-483, 487-492, 576, 580, 581, 584, 612, 613, 633-638,705,721,722,735-737,823-832;Compte rendu De La XXXVII^E Confèrence, Tenue A Stockholm Du 7 au 12 septembre 1949, Le Bureau Interparlementaire, Genève, 1949, PP.447-479,527,538,539,549-553,562-564,594,632-635,669-671,784,785;Compte Rendu De La XXXVII^E Confèrence, Tenue A Dublin Du 8 au 13 Septempre 1950, Le Bureau Interparlementaire, Genève, 1950, pp.537-541, 568-571, 650-654, 672, 673, 678, 679, 699-703, 738, 739, 743-747, 777, 812, 813, 831-833, 861

.

المصادر والمراجع

أولًا- الوثائق (منشورة)

١- العربية

- مضابط مجلس الشيوخ: استخدمنا منها أدوار الانعقاد التالية:
  - دور الانعقاد العادي الأول ١٥ مارس- ١٠ يولية ١٩٢٤
  - دور الانعقاد العادي السادس ١١ يناير- ٢٣ يونية ١٩٣٠
  - دور الانعقاد العادي الثامن ١٧ ديسمبر ١٩٣١- ٧ يولية ١٩٣٢
  - دور الانعقاد العادي الحادي عشر ٢٣ مايو- ٢٠ سبتمبر ١٩٣٦
  - دور الانعقاد العادي الثاني عشر ٢١ نوفمبر ١٩٣٦- ٢٩ يولية ١٩٣٧
  - دور الانعقاد العادي الثالث عشر ١٨ نوفمبر ١٩٣٧- ١٦ نوفمبر ١٩٣٨
  - ملاحق دور الانعقاد العادي الثاني والعشرين ١٤ نوفمبر ١٩٤٦- ١٠ يولية ١٩٤٧
- مضابط مجلس النواب: استخدمنا منها الهيئات النيابية وأدوار الانعقاد التالية:
  - الهيئة النيابية الأولى، دور الانعقاد العادي الأول ١٥ مارس- ١٠ يولية ١٩٢٤
  - الهيئة النيابية الخامسة، دور الانعقاد العادي الثاني ١٧ ديسمبر ١٩٣١- ٧ يولية ١٩٣٢
  - الهيئة النيابية السادسة، دور الانعقاد العادي الأول ٢٣ مايو- ٢٠ سبتمبر ١٩٣٦
  - الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادي الثالث ١٤ نوفمبر ١٩٤٦- ١٠ يولية ١٩٤٧
- خطب حفلة الافتتاح الكبرى للمؤتمر البرلماني العالمي للبلاد العربية والإسلامية للدفاع عن فلسطين المنعقد في القاهرة في ١٣ من شعبان سنة ١٣٥٧هـ/ ٧ من أكتوبر سنة ١٩٣٨ وقرارات المؤتمر وأعضاء الوفود، مطبعة عباس عبد الرحمن بمصر، ١٩٣٨.
- الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، تقرير عن اشتراك البرلمان المصري في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت من سنة ١٩٢٤ إلى الآن، مقدم من عطا عفيفي عضو مجلس النواب، والسكرتير العام للشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٥.
- وزارة الخارجية، تقرير عن أعمال مؤتمر "الأمم المتحدة" للتنظيم الدولي المنعقد في سان فرنسيسكو، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٥.
- موجز عن طائفة من أعمال الجمعية العامة في الشطر الثاني من دورتها الأولى المعقودة بضواحي "نيو يورك" ابتداء من ٢٣ أكتوبر ١٩٤٦، وضعه محمد حسين هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ ورئيس وفد مصر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٦.

- الحكومة المصرية، وزارة العدل، فهرس مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٤٧، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٧.
- الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، مؤتمر القاهرة، المؤتمر البرلماني الدولي السادس والثلاثون ٧– ١٢ إبريل سنة ١٩٤٧، ترجمة عربية لأعمال المؤتمر وقراراته ومضابط جلساته المنشورة باللغتين الرسميتين للمؤتمر، الفرنسية والإنجليزية، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٨.
- الشُعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، تقرير عن أعمال المؤتمر السابع والثلاثين للاتحاد البرلماني الدولي المعقود في روما من ٦ إلى ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٨، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٤٩.

٢– الأجنبية

- World Affairs, Vols.109,No. 3,110, No,2, World Affairs Institute, 1947.
- Union Inter–Parlementaire, Compte Rendu De La XXXVII[E] Confèrence Tenue A rom Du 6 au 11 Septembre 1948,. Le Bureau Interparlementaire, Lausanne, 1949.
- Union Inter– Parlementaire, Compte rendu De La XXXVII[E] Confèrence, Tenue A Stockholm Du 7 au 12 septembre 1949, Le Bureau Interparlementaire, Genève, 1949.
- Union Inter– Parlementaire, Compte Rendu De La XXXVII[E] Confèrence, Tenue A Dublin Du 8 au 13 Septempre 1950, Le Bureau Interparlementaire, Genève, 1950.

ثانيًا– الدوريات

- السياسة، ١٩٢٧، ١٩٤٦، ١٩٤٧.
- السياسة الأسبوعية، ١٩٤٦.
- المصري، ١٩٤٧.
- المقطم، ١٩٤٧.
- الوقائع المصرية، ١٩٤٧.

ثالثًا– المراجع

- إبراهيم عامر، الأرض والفلاح– المسألة الزراعية في مصر، مطبعة الدار المصرية للطباعة

والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٥٨.

- الاتحاد البرلماني الدولي، مصر، المؤتمر العام السادس والثلاثون، مطابع دار الهلال بمصر، إبريل ١٩٤٧.
- الاتحاد البرلماني الدولي، بين الآثار الفرعونية والآثار الإسلامية، مؤتمر القاهرة، إبريل ١٩٤٧.
- رؤوف عباس حامد، النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧- ١٩١٤، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٣.
- شاكر الدبس، الدول العربية في منظمة الأمم المتحدة، مطبعة الإنشاء، دمشق، ١٩٤٨.
- عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٠.
- عاصم الدسوقي، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤- ١٩٥٢، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٧.
- عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة ١٨٧٠- ١٩٦٥، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت.
- عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ثورة سنة ١٩١٩، ج٣، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩.
- عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، ج٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧.
- عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٣.
- فاطمة علم الدين عبد الواحد، التطورات الاجتماعية في الريف المصري قبل ثورة ١٩١٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.
- محمود حسن صالح منسي، تاريخ القرن العشرين- أوربا، د.ن.، القاهرة، ٢٠٠٠.

رابعًا- مواقع على شبكة الإنترنت

- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=371854
- https://fdrlibrary.org/four-freedoms
- https://www.ipu.org/about-us/histor0079